إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة

كلية الآداب والعلوم

الجامعة الأهلية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 8–11 مايو 2017

HC105-C2-R105

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 7

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 16

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 26

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 37

5. الاستنتاج 44

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث أنه من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيَّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الجامعة الأهلية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في كلية الآداب والعلوم من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم

العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 8-11 مايو 2017، لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة، وبكالوريوس في التصميم الداخلي.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها الجامعة الأهلية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار الجامعة الأهلية في 8 يناير 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب والعلوم إلى جانب القيام بزيارة ميدانية، من المزمع إجراؤها خلال مايو 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت الجامعة الأهلية بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية في الكلية؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 8 مارس2017.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنتي مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي في التصميم الداخلي وفي الاعلام والعلاقات العامة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هاتان اللجنتان من خمسة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس في الاعلام والعلاقات العامة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة الأهلية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق الجامعة الأهلية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على الجامعة الأهلية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها للجامعة الأهلية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب والعلوم

تعد كلية الآداب والعلوم إحدى الكليات الأربع التابعة للجامعة الأهلية، التي يعود إنشاؤها إلى العام 2001. وتطرح الجامعة الأهلية حاليًا (11) برنامجًا أكاديميًّا في عدد من التخصصات، بالإضافة إلى (3) برامج في الدراسات العليا، تطرحها الجامعة بالتعاون مع جامعتي (Brunel) وجورج واشنطن. وتتمثل رؤية الكلية في "تحقيق مكانة متميزة على المستوى الدولي، بتقديم برامج ذات جودة عالية في مجالات العلوم والدراسات الإنسانية". وتتوافق رسالة الكلية مع رسالة الجامعة الأهلية في سعيها إلى "تقديم مستوى متميز من التعليم والبحث العلمي، داخل بيئة محفزة للتعلم، ومشجعة على الإبداع والابتكار". وتطرح الكلية حاليًا برنامجين في درجة البكالوريوس؛ أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية، يقدمان من خلال قسمين، هما: قسم التصميم الداخلي، وقسم الإعلام والعلاقات العامة. وتشير الإحصاءات المقدمة خلال الزيارة الميدانية إلى أنَّ العدد الإجمالي للموظفين الأكاديميين هو (54)؛ يعمل منهم (41) بدوام كامل، و(13) بدوام جزئي.

د. نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة

طُرح برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة لأول مرة في العام الأكاديمي 2003–2004، من خلال قسم الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة الأهلية. وقد عُدل البرنامج في العام الأكاديمي 2012–2013، بإضافة مقررات دراسية أكثر تخصصًا في مجال الإعلام والوسائط المتعددة. وفي وقت الزيارة الميدانية بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج (208) طالبٍ، وكان العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في تقديم البرنامج (13) عضوًا، منهم (9) يعملون بدوام كامل، و(4) يعملون بدوام جزئي. ووفقًا للإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي، بلغ العدد الإجمالي لخريجي البرنامج (47) طالبًا في العام الأكاديمي 2015–2016، و(113) طالبًا منذ العام 2009.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	غير مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة الجودة وضمانها	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**غير جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج توافقًا مع الهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة إطار تخطيط أكاديمي واضح، يشير إلى وجود أهداف واضحة تظهر الأغراض المتعددة من تقديم البرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ أهداف البرنامج وغاياته محددة ومشروحة بوضوح ضمن مواصفات البرنامج، كما ترى اللجنة أنَّها مناسبة لنوع البرنامج ومستواه. ويهدف البرنامج إلى إعداد صحفيين ذوي كفاءة عالية، ولديهم قدرٌ واسعٌ من المعرفة والمهارات في المجالات الأدبية والثقافية، فضلاً عن مجالات الإعلام والعلاقات العامة، إلى جانب إعداد الكفاءات العلمية والمهنية والتقنية، التي تلبي احتياجات المجتمع البحريني، والخليجي، والعربي، وتساهم في تطوير مهنة الإعلام وتحسينها. وتتسق هذه الأهداف مع رسالة الجامعة الرامية إلى "تجاوز آفاق المعرفة الإنسانية، وإثراء المجتمع، والارتقاء به"، ورؤيتها عن "التطلع إلى تحقيق مكانة متميزة على المستوى الدولي بتقديم برامج ذات جودة عالية في مجالات الدراسات الإنسانية والعلوم، وتقديم أبحاث متميزة استجابة لاحتياجات المجتمع". وتقر لجنة المراجعة بوجود إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، وتقدر أن أهداف البرنامج تساهم – بشكل عام – في تحقيق رسالة كل من الكلية والجامعة.

1.2 تتكون الخطة الدراسية للبرنامج من مزيج من المقررات الدراسية الخاصة بمجالات الإعلام العام، والبث الإذاعي، والصحافة، والعلاقات العامة. ويبلغ العدد الإجمالي للساعات المعتمدة للبرنامج (134) ساعة معتمدة، مقسمة على النحو التالي: (95) ساعة معتمدة مخصصة للمقررات الأساسية والاختيارية في مجال الإعلام والعلاقات العامة، و(39) ساعة معتمدة مخصصة للمقررات العامة المطلوبة من قبل الكلية والجامعة. وقد درست اللجنة الأدلة المقدمة، وتلاحظ أنه يوجد – بوجه عام – توزيع مناسب للساعات المعتمدة على مدار مراحل التقدم في البرنامج سنة تلو الأخرى. ومع ذلك، فقد تبين من خلال فحص الخطة الدراسية وجود بعض المقررات الدراسية المتخصصة التي تحتاج لإضافة مزيد من المتطلبات السابقة، في حين توجد مقررات أخرى تفتقد لوجود متطلبات سابقة مناسبة. فعلى سبيل المثال، فإن مقرر الصحافة الرقمية (MASC 310) قد وُضع له مقرر مقدمة في الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات (ITCS 101) كمتطلب سابق،

في حين لم توضع له أي متطلبات سابقة تتعلق بمجال الإعلام، والتي منها على سبيل المثال: مقدمة في الصحافة ووسائل الإعلام المطبوعة (MASC 201)، وغيرها من المقررات الأساسية المتعلقة بالكتابة الصحفية. كما أنَّ مقرر التسويق والاتصال المتكامل (PREL 340)، والذي يعد أحد المقررات المتقدمة والمتخصصة في مجال العلاقات العامة، قد وُضع له مقرر مبادئ التسويق (MARKT 201) كمتطلب سابق، في حين ترى اللجنة أنه ينبغي – بدلاً عن ذلك – أن يُبنى على المهارات التي تعلمها الطلاب في مقرر الدعاية والإعلان (PREL 240) كمتطلب سابق؛ حتى يكون الطالب قد اكتسب المهارات اللازمة لدراسته. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي ينص على تخصيص (36) من الساعات المعتمدة في البرنامج للمقررات النظرية، و(36) ساعة أخرى للمقررات العملية، مع (9) ساعات معتمدة مخصصة للمقررات ذات الطبيعة النظرية والعملية، فإنَّ اللجنة ترى أنَّ التوازن بين النظرية والتطبيق في بعض المقررات العملية يميل أكثر نحو الجانب النظري، وذلك على النحو المبين في ملفات المقررات الدراسية، فعلى سبيل المثال، فإن محتوى بعض المقررات العملية وطرائق التدريس المستخدمة في تقديمها يعتمد على المحاضرات أكثر من اعتماده على الممارسة العملية في المختبر، مثل مقرر الصحافة الرقمية (MASC 310). فضلاً عن ذلك، وجدت اللجنة أن الهدف الأول للبرنامج وهو: "إعداد إعلاميين مهنيين على قدر عالٍ من الكفاءة، ولديهم نطاق متسع من المعارف والمهارات المتعلقة بالثقافة، والأدب، والمعرفة العامة، وكذلك مهارات التواصل والعلاقات العامة" من الصعب تحقيقه في ظل العدد الحالي من المقررات الدراسية المقدمة خارج إطار برنامج الإعلام. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة الكلية بتعديل قائمة المقررات الدراسية التي تدرس كمتطلبات سابقة؛ لضمان تحقيق تقدم أفضل على مدار المقررات الدراسية، تتيح للطلبة اكتساب المعرفة التراكمية، وأن تزيد من عدد المقررات الأدبية لضمان إعداد الطلبة بشكل جيد في مجال الإعلام، وفقًا لما هو مبين في أهداف البرنامج، وأن تعزز من المحتوى العملي للمنهج الدراسي. علاوة على ذلك، فإن اللجنة لديها مأخذ تجاه مقررات الإعلام والعلاقات العامة كما وردت بالخطة الدراسية للعام الأكاديمي 2014–2015، حيث لا تعكس الخطة كلا التخصصين على نحو متساوٍ. وترى اللجنة أنه يمكن للبرنامج أن يستفيد من إدراج المزيد من المقررات الدراسية في تخصص الإعلام والعلاقات العامة، مثل: الكتابة للعلاقات العامة، والعلاقات العامة / الحملات الإعلانية، وتأليف الإعلانات، والاتصالات الإستراتيجية، فضلاً عن استقصاء المزيد من المقررات المتخصصة في الإذاعة والصحافة.

بالإضافة إلى ذلك، تتفق اللجنة مع التوصيات المقدمة من قبل الممتحن الخارجي للبرنامج، والتي تتضمن إدراج مقررات جديدة؛ لتعزيز المقررات المتخصصة في العلاقات العامة، ومن أمثلة هذه المقررات: إدارة العلاقات العامة، والعلاقات العامة والإعلام الإلكتروني، والتخطيط في حملات العلاقات العامة. وبناءً على ما تقدم، توصي لجنة المراجعة بأن تعدل الكلية المنهج الدراسي؛ لضمان تحقيق التوازن بين تخصصي الإعلام والعلاقات العامة، ولتحقيق التوافق بين المنهج المقدم ومسمى المؤهل الأكاديمي.

1.3 إن المفردات الدراسية لكل مقرر موجودة في نموذج مشترك يبين بالتفصيل مسمى كل مقرر دراسي، ورمزه، ومحتواه، ومخرجات التعلم المطلوبة منه، وطرائق التقييم الخاصة به، والخطة الأسبوعية لتدريسه، فضلاً عن الكتب الدراسية الخاصة به. وقد درست اللجنة العينات المقدمة، وتقر بأن المقررات الدراسية ذات صلة بتخصص البرنامج، ولكنها تفتقر – بشكل كبير – إلى العمق المطلوب في مثل هذا النوع من البرامج. فعلى سبيل المثال، فإنَّ مقررًا مثل: التسويق والاتصال المتكامل (PREL 340) يعكس مجموعة من الموضوعات التي تزود الطلبة بالمعرفة الواسعة حول الاتصال التسويقي المتكامل، ولكن دون التعمق في الموضوع. كما ترى اللجنة أنَّ الاتجاهات الحالية في أبحاث الإعلام وممارساته، وبصفة خاصة تلك الاتجاهات المتعلقة بالوسائل الحديثة في الإعلام والتغطية الإعلامية، لم تنعكس داخل محتوى المقررات الدراسية والممارسات التعليمية المعتمدة من قبل القسم. وقد علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس بأن هناك حالات قد أُدرجت فيها الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس داخل مفردات المقرر الدراسي، إلا أن هذه العملية لا تنجز بشكل منهجي؛ لذا تحث اللجنةُ الكليةَ على أن تركز بشكل أكبر على نتائج البحث العلمي التي تعزز من المقررات الدراسية المطروحة. من ناحية أُخرى، لاحظت اللجنة أنَّ بعض العناصر المهمة المتعلقة بمجال الاتصال التسويقي المتكامل لا تندرج ضمن محتوى المقررات الدراسية، مثل: العلامات التجارية، التسويق للمنتجات عبر وسائل الإعلام، الفاعليات الإعلامية، فن الإقناع، الدعم التسويقي للمنتجات، طرق التعبئة والتغليف، الوعي الجماهيري (تصنيف الجماهير إلى قطاعات، واستهداف قطاعات بعينها، وتوجيه الرسالة الإعلامية لهذه القطاعات). بالإضافة إلى ذلك، فإن المفردات الدراسية لمقرر: مناهج البحث في مجال الإعلام والعلاقات العامة (MPRM 498) تفتقر إلى الموضوعات الرئيسة المتعلقة بأبحاث العلاقات العامة مثل: تحليل الوضع بالعلاقات العامة، وتحديد المشكلات في العلاقات العامة، والجهات

ذات العلاقة والعلاقات العامة، واختيار العينات، وتحليل وإصدار البيانات. وترى اللجنة أن كثيرًا من الموضوعات المطروحة في المحتوى الحالي لهذا المقرر يمكن الجمع بينها، بما يسمح بتدريس الموضوعات المهمة الأخرى المذكورة سابقًا. كما ترى اللجنة أيضًا أن مقرر المبادئ الأخلاقية والممارسة المهنية في مجال الإعلام والعلاقات العامة (ETHC 393)، من الممكن أن يدرس عن طريق الجمع بين قوانين الإعلام، وأخلاقيات الاعلام. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال فحص الأدلة المقدمة، تلاحظ اللجنة أنَّ بعض الكتب الدراسية المستخدمة في تدريس الإعلام والعلاقات العامة قديمة نسبيًّا، فضلاً عن تكرار بعض المقررات الدراسية المقدمة مثل: مناهج البحث في مجال الإعلام (MCPR 360)، ومناهج البحث في الإعلام والعلاقات العامة (MPRM 498)، كما يوجد تشابه بين الموضوعات المقدمة في محتوى بعض المقررات مثل: ممارسات العلاقات العامة (PREL 350)، ومقدمة في العلاقات العامة (PREL 101). ونتيجة لما سبق، وكما نوقش في (الفقرة: 1.2)، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تعدل المفردات الدراسية لمقررات البرنامج؛ لضمان أن يغطي البرنامج – بطريقةٍ معمقةٍ ومتسعةٍ – جميع المفاهيم الهامة والعناصر والممارسات المهنية المتعلقة بمجال الإعلام والعلاقات العامة.

1.4 وفقًا للأدلة المقدمة، يوجد لدى البرنامج (13) مُخْرَجًا من مُخْرَجات التعلم المطلوبة له، ومعبر عنها بوضوح في توصيفه. وتقسم هذه المخرجات بشكل مناسب إلى أربع فئات، هي: المعرفة والاستيعاب، والمهارات الخاصة بالمقرر، ومهارات التفكير الناقد، والمهارات العامة والقابلة للنقل والقياس. وقد درست اللجنة هذه المخرجات، وتشعر بالرضا أنها مكتوبة بطريقة جيدة وبشكل قابل للقياس، كما أنها مناسبة لنوع المؤهل العلمي الذي يمنحه البرنامج ومستواه. إضافة إلى أنَّ اللجنة ترى أن هذه المخرجات متوافقة مع أهداف البرنامج وغاياته، وتغطي الجوانب النظرية والمهارات المطلوبة في كلا التخصصين، هذا بجانب تغطيتها المهارات العامة القابلة للنقل والقياس، التي من المتوقع أن يتمتع بها خريجو مؤهل البكالوريوس في البرامج المماثلة المقدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مكتوبة بشكل جيد، ومتصلة بأهدافه وغاياته.

1.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك مخرجات تعلم واضحة للمقررات الدراسية، تُحَدَّدُ بوضوح في إطار المفردات الدراسية للمقررات، وترتبط بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد درست

اللجنة الأدلة المساندة التي تبين كيف تُغَطي مخرجات التعلم المطلوبة المقررات، من خلال الموضوعات التي تُناقش في إطار المفردات الدراسية للمقررات، وكيف تُقيَّم هذه المخرجات خلال الفصل الدراسي. وقد أبلغت اللجنة أنَّ عملية التدقيق الداخلي تُنفَّذ قبل بداية كل فصل دراسي؛ لضمان أنَّ طريقة تدريس كل مقرر دراسي تتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل مباشر. وتعتمد آلية التدقيق بالبرنامج على ملء مجموعة من النماذج الموحدة التي تستخدمها الجامعة، والتي يعاد من خلالها تشكيل مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد اتضح من خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، أن أعضاء هيئة التدريس على علم جيد بكيفية إعادة تشكيل مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، أضافة إلى ذلك، فإنَّ الطلبة الذين أُجريت معهم مقابلات ذكروا أنهم على علم بمخرجات التعلم المطلوبة داخل كل مقرر من المقررات التي يدرسونها، وذلك من خلال عضو هيئة تدريس المقرر، الذي يوزع عليهم في بداية كل فصل دراسي التوصيف الخاص بكل مقرر دراسي. وقد درست اللجنة الملفات المقدمة للمقررات الدراسية، وتلاحظ بشكل عام أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لمستوى المقررات ومحتواها، كما أنها تيسر من تنفيذ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة وضوح مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، فضلاً عن إبلاغها للطلبة بشكل جيد.

1.6 توجد لدى الجامعة الأهلية أدلة إرشادية تخص التدريب العملي، وتتضمن حكمًا ينص على "أن أي طالب قد أكمل (90) ساعة معتمدة أو أكثر في البرنامج، وحصل على مجموع تراكمي للدرجات لا يقل عن (2.00)، يكون مؤهلاً للالتحاق بمقرر التدريب العملي"، ومن ثمَّ يدرس هذا المقرر عند نهاية السنة الأكاديمية الثالثة في البرنامج، وبداية السنة الأكاديمية الرابعة، ويخصص له (6) ساعات معتمدة (بحد أدنى 240 ساعة عمل) كما يمكن الاستعاضة عنه بدراسة اثنين من المقررات الاختيارية، وترى اللجنة أن عبء العمل هذا مرتفع بدون مبرر، مقارنة بعبء العمل المنوط بالطلبة في البرامج الإقليمية والدولية المماثلة، وبساعات العمل الحالية التي يُتَوَقَّعُ من الطلبة استيفاؤها. وقد فحصت اللجنةُ المفردات الدراسية للتدريب العملي، وتبين أنها تحتوي على "مفاهيم ونظريات، واتجاهات معاصرة، ومشكلات وأبحاث، ومسئولية مهنية، ومهارات حل المشكلات، ووضع النماذج والتصميم، وتطبيق الأساليب والأدوات، ومهارات التحليل...إلخ"، وترى اللجنة أنَّ هذه الموضوعات

تعد أكثر صلة بالمقررات النظرية عن مقرر التدريب العملي. وبالتالي فلم يتضح بعد إلى أي مدى يسهم هذا المقرر العملي في مساعدة الطلبة لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ولذلك، وعلى الرغم من وجود سياسات وإجراءات واضحة ترشد الطلبة خلال خبرتهم بالتدريب العملي، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تضمن تخصيص عدد مناسب من الساعات المعتمدة لمقرر التدريب العملي، بحيث تعكس بشكل مناسب الجهد الذي يبذله الطلبة، وأنْ تعدل من المفردات الدراسية لمقرر التدريب العملي؛ ليعكس بشكل أفضل الطابع العملي لهذا المقرر.

1.7 لدى الجامعة الأهلية سياسات للتعليم والتعلم، تُقدم في إطار خطة التعليم والتعلم للأعوام الأكاديمية 2016–2020. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تتبنى الجامعة الأهلية نهجًا يشجع على استخدام مجموعة من طرائق التدريس مثل: الطرائق المستقلة في حل المشكلات، المناظرات والمناقشات الجماعية، والحلقات النقاشية العملية، وأدبيات البحث. وقد درست اللجنة ملفات المقررات الدراسية، وشعرت بالرضا بأن مجموعة متنوعة من طرائق التدريس ذات الصلة بنوع البرنامج، بما في ذلك المحاضرات، والمناقشات الجماعية، والعروض التوضيحية، ومهارات حل المشكلات، قد أدرجت جميعًا ضمن توصيف المقررات الدراسية. وأثناء مقابلات الزيارة الميدانية، لاحظت اللجنة أن منصة التعلم الإلكتروني (MOODLE)، تقدم الدعم لأعضاء هيئة التدريس في تدريسهم المقررات؛ من خلال التأكد من وصول الطلبة إلى جميع المصادر المساعدة اللازمة التي تتعلق بما يقدم من مقررات دراسية في البرنامج. ويستخدم أعضاء هيئة التدريس أيضًا البرنامج الإلكتروني (SharePoint)؛ لتحميل المواد الخاصة بالمقررات الدراسية. وأثناء المقابلات، أعرب الطلبة عن رضاهم عن طرائق التدريس المختلفة التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في تقديم المقررات الدراسية للبرنامج، كما أشاروا إلى تفضيلهم طرائق التدريس العملية على المحاضرات. ومن ثم، تقر لجنة المراجعة بتنوع طرائق التدريس التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في تدريسهم للمقررات الدراسية، وتقترح إضافة المزيد من طرائق التدريس العملية لاستخدامها في المقررات العملية، خاصة أنَّ الجهات ذات العلاقة قد أعربت عن قلقها بشأن عدم كفاية المدخلات العملية التي يتضمنها محتوى المنهج الدراسي للبرنامج وطرائق تقديمه.

1.8 لدى الجامعة الأهلية سياسات وترتيبات للتقييم مفصلة في عدة وثائق منها: دليل الجامعة الأهلية للتقييم، والأدلة الإرشادية للجامعة الأهلية فيما يتعلق بالمشروعات الجامعية، وأدوار المنسقين

المشتركين المختصين بالمقررات الدراسية المشتركة بين أكثر من قسم ومسئولياتهم. ووفقًا للأدلة المقدمة، وكما تأكد خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس، تشتمل تقييمات المقررات الدراسية على أساليب تكوينية تستخدم في تقييم جميع المخرجات المطلوبة من التعلم، وذلك من خلال توجيه الطلبة بشأن كيفية تنفيذ المهام التي تخضع للتقييم، وتزويدهم بالتغذية الراجعة عن عملية تعلمهم، ومن هذه المهام على سبيل المثال: الاختبارات القصيرة، الامتحانات، والتكليفات. هذا بالإضافة إلى الأساليب التجميعية للتقييم التي تقدم دليلاً على تحقيق التقدم والكفاءة فيما يتعلق بمستويات التعلم، ويسترشد بها في القرارات المتعلقة بهذا الشأن، ومن هذه الأساليب الامتحانات النهائية. كما تظهر الأدلة المقدمة أنَّ هناك سياسات وإجراءات واضحة تتعلق بتقديم التظلمات بشأن الدرجات، كما ورد في الدليل الإرشادي للتقييمات الخاص بالجامعة الأهلية. وقد علمت اللجنة من الطلبةُ الذين تمت مقابلتهم، أنه يمكنهم مناقشة درجاتهم مع عضو هيئة التدريس المختص بالمقرر – باستثناء الامتحانات النهائية والمختبرية – وفي حالة فشل المناقشات، يمكنهم اللجوء إلى إجراءات التظلم. وأثناء الزيارة الميدانية، أعربت اللجنة عن رضاها بأن أعضاء هيئة التدريس لديهم وعيٌ جيدٌ بمنهجيات التقييم، وبخاصة وعيُهم بتطبيق سياسات التدقيق الداخلي. وقد أوضح أعضاء هيئة التدريس أن هذه السياسات متاحة لجميع الموظفين في نسخة مطبوعة، وكذلك من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، أو من خلال البرنامج الإلكتروني (SharePoint). وأثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، أكدت اللجنة أن هذه التقييمات تُبلَّغ للطلبة من خلال مفردات المقرر وتوصيفه الذي يتاح لهم عند بداية دراستهم للمقرر الدراسي. وعليه، تقدر اللجنة أن الجامعة الأهلية قد وضعت سياسات التقييم التي يتبعها البرنامج بشكل عام، وأن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على علم جيد بهذه السياسات. غير أنَّ اللجنة لدى مراجعتها ملفات المقررات الدراسية، لم تلاحظ وجود أي تعليقات، أو تغذية راجعة مكتوبة من أعضاء هيئة التدريس بشأن عددٍ من المشروعات التي خضعت للتقييم. ومن خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، علمت اللجنة أنَّ المشروعات التي خضعت للتقييم عادةً ما تُناقش قبل إعادتها إلى الطلبة؛ للاطلاع على درجاتهم. وتحث اللجنةُ الكليةَ على أن تقوم بزيادة التركيز على تقديم تغذية راجعة مكتوبة إلى الطلبة بشأن جميع مشروعاتهم التي خضعت للتقييم. ويتبين من الأدلة المقدمة أنه يوجد لدى الجامعة الأهلية سياسة واضحة بشأن اكتشاف حالات الانتحال الأكاديمي ومعالجتها، كما أنه يُنَصُّ على هذه السياسة في دليل الجامعة الأهلية للتقييمات. وتستخدم الجامعةُ برنامج

(Turnitin)؛ للتحقق من الانتحال الأكاديمي في واجبات ومشروعات الطلبة؛ إذ تتبنى الجامعة سياسة عدم التسامح تجاه أي حالة انتحال أكاديمي تُكتشف. وتتراوح العقوبات المتعلقة بذلك بين إلزام الطلبة بإعادة العمل، أو منحهم درجة (F)، إلى جانب العقوبات الأخرى الصارمة التي يفرضها مجلس الجامعة. وبشكل عام، تشعر لجنة المراجعة بالرضا عن الترتيبات والسياسات الحالية للتقييم.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- البرنامج يهدف بشكل عام إلى المساهمة في تحقيق رسالة كل من الكلية والجامعة
- مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مكتوبة بشكل جيد، ومتصلة بأهداف البرنامج وغاياته
- مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية واضحة ومرتبطة بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ويبلغ بها الطلبة بشكل جيد
- يتبع البرنامج سياسة الجامعة في التقييم بوجه عام، كما أن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على علم جيد بهذه السياسات.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** الكلية بأن تقوم بما يلي:

- تعديل المتطلبات السابقة للمقررات الدراسية؛ لضمان تحقيق نتائج تقدم أفضل في المعرفة التراكمية المكتسبة للطلبة على مدار المقررات الدراسية، وزيادة عدد المقررات الأدبية؛ لإعداد الطلبة بشكل جيد في مجال الإعلام، وتعزيز المحتوى العملي للمنهج الدراسي
- تعديل المفردات الدراسية للمقررات؛ لضمان أن البرنامج يغطي بطريقة معمقة ومتسعة جميع العناصر والممارسات النظرية والمهنية المتعلقة بمجال الإعلام والعلاقات العامة
- تعديل المنهج الدراسي؛ لضمان تحقيق التوازن بين تخصصي الإعلام والعلاقات العامة، ومن ثم تحقيق التوافق بين المنهج، ومسمى المؤهل الأكاديمي
- التأكد من أن عدد من الساعات المعتمدة المخصصة لمقرر التدريب العملي تعكس الجهد الذي يبذله الطلبة، وتعديل المفردات الدراسية لمقرر التدريب العملي؛ ليعكس بشكل أفضل الطابع العملي لهذا المقرر.

1.11 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج، مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **برنامج التعلّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى الجامعة الأهلية سياسة للقبول، تُبلغ بها الجهات ذات العلاقة بشكل واضح، حيث تتاح على الموقع الإلكتروني للجامعة، ويوفر "الخط الساخن للقبول" مزيد من المعلومات والرد على الاستفسارات. وقد فحصت اللجنة الأدلة المقدمة، ولاحظت أن معايير القبول تُناقش على مستوى المؤسسة، وأنَّ سياسة القبول يجري تعديلها بصورة منتظمة. وتنص معايير القبول على أنه ينبغي لأي طالب يُقبل بالبرنامج "أن يكون حاصلًا على شهادة ثانوية عامة حديثة ومعترف بها، أو ما يعادلها". وأثناء المقابلات مع الموظفين الإداريين، علمت اللجنة أنَّ معايير القبول تُراجع كل عام، وتُعدل وفقًا لذلك بغرض جذب المزيد من الطلبة. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن الطلبة المقبولين في العام الأكاديمي 2015–2016، كان متوسط مجموعهم التراكمي في الثانوية العامة هو (75.9%)، بانحراف معياري قدره (7.3). ومن خلال الأدلة المقدمة، ووفقًا لما تم تأكيده أثناء المقابلات، فإنه لا توجد شروط إضافية بخلاف اختبارات اللغة الإنجليزية والرياضيات للقبول بالبرنامج كاختبارات تحديد المستوى الخاصة بالبرنامج، في حين علمت اللجنة من أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم أن هناك اقتراحًا بشأن إضافة شروط للقبول ضمن الخطة الجديدة للبرنامج. ومن ثم، تحث لجنة المراجعة على أن يقوم القسم بتعزيز معايير القبول لديه، وتحري شروط إضافية للقبول بالبرنامج مثل: المقابلات الشخصية، واختبار مهارات الكتابة؛ لضمان اختيار الطلبة المتوقع تميُّزهم في مجال كتابة الأخبار وتحريرها سواء في وسائل الإعلام المطبوعة أم وسائل الإعلام الإلكترونية، وكذلك تميزهم في مهارات التحدث العام المتعلقة بالعلاقات العامة.

2.2 من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، علمت اللجنة أن معظم الطلبة المقبولين بالبرنامج هم من طلبة المدارس الثانوية الحكومية. وقد فحصت اللجنة ملفات الطلبة، ولاحظت أن المعدل الفعلي لمتوسط مجموع درجاتهم في شهادة الثانوية العامة أعلى من المعدل المطلوب في شروط القبول. كما قُدم إلى اللجنة أحد الجداول التي أصدرها نظام القبول والتسجيل، الذي يبين الملف التعريفي للطلبة منذ العام 2006 إلى الآن، حيث فحصت اللجنة (438) ملفًا من ملفات الطلبة التي قدمت، ولاحظت أنَّ (90) طالبًا قد حصلوا على معدل درجات تراكمي أكثر من

(3.0)، وهو معدل جيد نسبيًّا. وتبين الأدلة أيضًا أنَّ (40) طالبًا قد فصلوا من البرنامج، وأنَّ (67) آخرين قد انسحبوا منذ العام 2006. وتشير الإحصاءات المقدمة بشأن معدلات الاستبقاء والتقدم وطول مدة الدراسة إلى أن معظم الطلبة قد أتموا برنامجهم الدراسي في الوقت المحدد لانتهائه، باستثناء الطلبة المنتسبين للبرنامج بدوام جزئي – وهو أمر متوقع – والطلبة الذين انخفضت نسبهم المئوية بشكل كبير في الفصل الدراسي الأخير. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أن الملف التعريفي للطلبة المقبولين بالبرنامج يناسب أهدافه، ويدل على أن سياسة القبول تنفذ بشكل متسق. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن البرنامج يدرس باللغة العربية، فإن اللجنة ترى أن مستوى الطلبة في اللغة الإنجليزية يحتاج إلى مزيد من التركيز، بالنظر إلى مواصفات الخريجين المأمولة والمنصوص عليها من قبل المؤسسة، وهو ما سيناقش باستفاضة أكبر في (الفقرة: 3.1).

2.3 وفقًا للأدلة المقدمة، فإن الهيكل التنظيمي للكلية مناسب لإدارة البرنامج، حيث يتولى رئيس القسم مسئولية إدارة الشئون اليومية للبرنامج، ويرفع تقاريره إلى العميد، الذي يقوم برفع تقاريره إلى نائب رئيس الشئون الأكاديمية، الذي يرفعها بدوره إلى رئيس الجامعة، ثم إلى مجلس الأمناء، كما توجد لجان أنشئت لضمان تحقق المساواة والشفافية في صنع القرارات. وخلال المقابلات، أظهرت إدارة البرنامج فهمًا شاملاً للسياسات والإجراءات القانونية الواجبة، وأبدت إدراكًا صحيحًا لأدوارها ومسئولياتها. وعليه، ترى اللجنة أنَّ آلية التسلسل الإداري واضحة وتتبع التسلسل الهرمي الإداري التابع لنظام المؤسسة. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن معظم الشئون الأكاديمية والمهام المتعلقة بها مثل: تعيين أعضاء بهيئة التدريس، أو اختيار الممتحنين الخارجيين، تُفحص على مستوى القسم، ثم تتبع المسار الصحيح، إلى أن يتمَّ إقرارها وتُفعل في النهاية. وفي بعض الحالات، قد يلجأ القسم إلى اختيار لجان مؤقتة بحيث تركز على مسائل محددة لتيسير اتخاذ القرارات على مستوى كل من القسم، والكلية، والجامعة. وأثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أشاروا إلى رضاهم عن خبرة العمل وبيئته التي يوفرها القسم، وأن تسوية أي مشكلات – إن وجدت – تتم بصورة ودية. كما أشاروا إلى أنَّ مساهماتهم واهتماماتهم تُرفع إلى مجلس القسم، وأنه عند الضرورة، يُلفت نظر مجلس الكلية إليها. ومن ثم، تُعرب لجنة المراجعة عن تقديرها لوجود خطوط واضحة للمسئولية فيما يتعلق بإدارة البرنامج.

2.4 يوظف القسم ستة أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام كامل (عضو واحد بدرجة أستاذ، وأربعة بدرجة أستاذ مشارك، وعضو واحد بدرجة أستاذ مساعد)، بالإضافة إلى أربعة أعضاء هيئة التدريس يعملون بدوام جزئي، منهم اثنان يحملان درجة الدكتوراه، فضلاً عن عضو هيئة تدريس من قسم اللغات الأجنبية، وهو المسئول عن تقديم المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية. وتبلغ نسبة الطلبة إلى الموظفين حوالي (1:19)، وتحسب الجامعة هذه النسبة بقسمة العدد الإجمالي للطلبة (208) طالبٍ، على العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس وهو (11) عضو، بمن فيهم الذين يعملون بدوام كلي، والذين يعملون بدوام جزئي. وتنص اللوائح الخاصة بالموظفين الأكاديميين على أن العدد الإجمالي لساعات العمل هو (40) ساعة، تخصص منها (15) ساعة للتدريس، والساعات المتبقية توزع على أداء الواجبات الأخرى المدرجة ضمن هذه اللوائح، وقد تم النص على تلك الواجبات بنصوص عامة بدون تخصيصها بساعات عمل محددة. وأثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أكدت اللجنة أن عبء العمل يختلف باختلاف الدرجة الأكاديمية، وأنَّ ساعات العمل المعتمدة تتقلص لدى الموظفين الذين يشغلون مناصب إدارية، مثل تقليص ساعات العمل المعتمدة لدى العميد إلى (6) ساعات. ويرى أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أن عبء العمل الخاص بالتدريس، والذي يتوافق مع لوائح مجلس التعليم العالي، يعد مناسبًا. وقد فحصت اللجنة السير الذاتية للموظفين، ووجدت أن معظمهم لديهم خبرات مهنية في مجالات الصحافة والعلاقات العامة، وأن كثيرًا منهم يعملون ويقدمون استشارات لأكثر من ثلاث سنوات في الصحف اليومية ووكالات العلاقات العامة، وهو أمر ذو صلة بالمقررات التي يدرسونها. في حين، ترى اللجنة أن هناك حالات قليلة يدرس فيها أعضاء هيئة التدريس خارج مجالات تخصصهم، وهو أمر ينبغي معالجته من قبل الكلية. وفيما يتعلق بأبحاث أعضاء هيئة التدريس، تشير الأدلة المقدمة إلى أن معظم الأبحاث التي نشرها أعضاء هيئة التدريس، تنشر بوجه عام داخل مجلات متعددة التخصصات، في حين ينشر آخرون أبحاثهم في مجلات متخصصة تصدر باللغة العربية. وتلاحظ اللجنة أيضًا الارتفاع النسبي في عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام جزئي؛ مما يؤثر على نسبة استقرار أعضاء هيئة التدريس في البرنامج، فضلاً عن وجودهم المحدود في القسم خارج ساعات التدريس والساعات المكتبية، والذي يؤثر بدوره على ضمان جودة الإشراف على مستوى تقدم الطلبة في المنهج الدراسي. فضلاً عن ذلك، تلاحظ اللجنة أن الملفات التعريفية لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام جزئي تفتقر بوجه عام إلى الخبرة المهنية في ميدان العمل. ولذلك،

ترى اللجنة أنه ينبغي على الكلية أن تختار أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام جزئي من بين المهنيين؛ لضمان أن تكون الجوانب العملية لعملية التعليم والتدريب أكثر وضوحًا داخل المنهج الدراسي للبرنامج، وأن تتأكد من أن أعضاء هيئة التدريس يدرسون في إطار مجالات تخصصاتهم.

2.5 لدى الجامعة الأهلية سياسات وإجراءات واضحة فيما يتعلق بتهيئة أعضاء هيئة التدريس، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، ومعدل استبقائهم، وقد أُدرجت هذه السياسات والإجراءات ضمن اللوائح الخاصة بالموظفين الأكاديميين. وأثناء المقابلات معهم، أُبلغت اللجنة أن عملية تعيين الموظفين تستند في مجملها إلى العدد المطلوب لتدريس المقررات التي تحتاج لأعضاء جدد. ويطرح رئيس القسم مبدئيًّا طلب تعيين موظفين جدد، ثم يتشاور مع مجلس القسم، وبعد ذلك يرفع الطلب إلى عميد الكلية، وإلى مجلس الجامعة للموافقة عليه. ويجري القسم برنامجًا تعريفيًّا للموظفين المعينين حديثًا، يغطي فيه جميع الخدمات والمسائل الجامعية المتعلقة بالموارد البشرية والشئون المالية، فضلاً عن السياسات الأكاديمية، وسياسات القبول والتسجيل. وتلاحظ اللجنة أنه يتمُّ تقييم أعضاء هيئة التدريس من خلال عملية طويلة، يشترك فيها العديد من الأطراف مثل: الطلبة، ورئيس القسم، والعميد، وتقييم النظراء، ونائب الرئيس، ولجنة اعتماد الجودة وضمانها. كما تلاحظ اللجنة وجود سياسات وإجراءات مناسبة لترقية الموظفين. وفي العام الأكاديمي 2015–2016 رُقِّي عضوان من أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى عضو واحد (من درجة أستاذ مشارك إلى درجة أستاذ) في سبيله إلى الترقي. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تشجع الجامعة الترقيات من خلال الحوافز التي تدخل فيها علاوات المرتبات والمكافآت البحثية. ومع ذلك لم تقدم أي استبيانات أو استطلاعات رأى لقياس مدى رضا أعضاء هيئة التدريس، كما لم يقدم أي دليل على دعم عملية الترقية، مثل: تقليص عبء التدريس بالنسبة للمتقدمين بطلبات للترقية. وفي اجتماعها مع أعضاء هيئة التدريس، أبلغت اللجنة أن الإطار الزمني للترقية على مستوى المؤسسة يعد طويلاً نسبيًّا. وتحث اللجنة على أن تقوم المؤسسة بوضع خطة تدعم عملية ترقية الموظفين الأكاديميين وتنفيذها بشكل أكبر، وتقييم مستوى رضاهم تجاه الحوافز والخدمات المقدمة. وعلى الرغم مما ذكر سابقًا، فقد علمت اللجنة أثناء المقابلات مع كبار المديرين أن القسم قد استبقى جميع أعضاء هيئة التدريس خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. وقد تأكد ذلك بشكل أكبر من خلال الأدلة التي فحصتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية؛ حيث أشارت إلى أنَّ معدلات استبقاء أعضاء هيئة التدريس تفوق نسبة (90%) خلال العامين الأكاديميين 2012–2013، 2015–2016. وبشكل عام، تقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك

سياسات واضحة فيما يتعلق بتعيين أعضاء هيئة التدريس وتقييمهم، تنفذ على مستوى القسم، والكلية، والجامعة، وكذلك ارتفاع معدلات استبقاء أعضاء هيئة التدريس.

2.6 يقدم نظام القبول والتسجيل بالجامعة خدمات مختلفة عبر الإنترنت، مثل نماذج طلبات القبول، وطلبات الانسحاب من البرنامج، فضلاً عن طلبات التحويل، والبيانات الخاصة بالتخرج، والتقييمات، والجداول الدراسية، وأنشطة الطلبة بشكل عام، بما في ذلك تقديم الشكاوى. كما يوفر نظام المعلومات الإدارية إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى مجموعة متنوعة من المعلومات والاستمارات الخاصة بكل من أعضاء هيئة التدريس، والطلبة. وقد تأكدت اللجنة من خلال العينات المقدمة من التقارير الصادرة عن نظام المعلومات الإدارية، ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين، أنَّ نظام القبول والتسجيل يُستخدم في إصدار التقارير للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستوى تقدم الطلبة وبإدارة البرنامج. وأكدت المقابلات التي أجريت مع الموظفين الأكاديميين والإداريين أن التقارير التي يتلقونها من نظام القبول والتسجيل كافية لتلبية احتياجاتهم، وتسمح باتخاذ قرارات فعّالة. وأكدوا كذلك أنَّ هذه التقارير ذات صلة بإدارة البرنامج وتنفيذه، بما في ذلك تحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي ومتابعتهم. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ نظام المعلومات الإدارية يناسب بشكل فعّال احتياجات كل من الموظفين الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة.

2.7 توجد على مستوى المؤسسة مجموعة من السياسات والإجراءات المفعلة والملائمة لضمان أمن سجلات المتعلمين، ودقة النتائج. وتشتمل هذه السجلات على الوثائق الإلكترونية، وكشوف الدرجات، وكشوف الحضور، وغيرها من المعلومات السرية. وجميع السجلات تحمى وتخزن في نظام القبول والتسجيل، حيث تحمى عن طريق كلمات المرور. ويتألف نظام القبول والتسجيل من عدد من النظم الفرعية التي تدعم بشكل يومي، وأسبوعي، وشهري، وسنوي، كما يوفر النظام إمكانية الوصول للبيانات من داخل الحرم الجامعي وخارجه. وتستخدم الجامعة أيضًا مجموعة من برامج الحماية (Anti-Virus و firewalls)، بالإضافة إلى خطوط الاتصال الآمنة؛ لضمان أمن جميع السجلات. فضلا عن ذلك، هناك مجموعة من الإجراءات المفعلة الخاصة بالدخول إلى البيانات، وتغيير الدرجات، وهذا يتطلب تدقيقًا على مستويات متعددة من أعضاء هيئة التدريس، ورئيس القسم، والعميد، ومسئول ضمان الجودة. وأكدت لجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية

والجولة التفقدية أنَّ هناك حماية مادية لكافة سجلات الطلبة، وأن جميع السجلات تُحفظ في بيئة آمنة. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطة ملائمة للتعافي من الكوارث، تشمل مجموعة من الإجراءات الوقائية لحماية البرمجيات، كما أنَّ هناك خطة لوقاية الشبكات، والاتصالات، وحواسيب الموظفين. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات وإجراءات منفذة لضمان أمن سجلات الطلبة ودقتها.

2.8 خلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية داخل مرافق الجامعة، وقد لاحظت أنها ملائمة بشكل عام. فحجم القاعات الدراسية يوافق المعايير الدولية، حيث يمكنها استيعاب (20) طالبًا، وكذلك مكاتب أعضاء هيئة التدريس تعد مقبولة. ويستخدم القسم المختبرات المشتركة التابعة للجامعة، والمجهزة بالبرمجيات المتعلقة بتحرير الصور والفيديوهات. كما يوجد أيضًا مختبر للنشر المكتبي والتصميم الجرافيكي يحتوي على ما يقرب من (20) جهازًا من أجهزة الحاسوب، واستوديو إذاعي ملحق به غرفة تحكم منفصلة، تشتمل على جهاز لمزج الأصوات، إلى جانب وجود استوديو تلفزيوني محدود المساحة يستخدمه الطلبة. وهناك حاجة إلى زيادة عدد الكاميرات المتاحة للإنتاج التلفزيوني. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تطور من الاستوديو التلفزيوني؛ لكي تسمح للطلبة بالتمتع بتجربة متكاملة لبيئة الاستوديو، وخبرته أثناء إعداد برامج التلفزيون وإنتاجها. وتوجد لدى المكتبة مصادر إلكترونية كافية منها: (المنهل) وهي قاعدة بيانات على الإنترنت باللغة العربية، فضلاً عن قواعد بيانات أخرى تسمح بالوصول عبر الإنترنت إلى قوائم شاملة من المراجع الإنجليزية، والمجلات. وقد أعرب أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم عن مصادر التعلم المتاحة. ومع ذلك فقد اتضح من خلال الجولة التفقدية في المكتبة، وفحص الأدلة المقدمة، محدودية المواد المطبوعة في مجال الإعلام والعلاقات العامة، حيث إن القسم المخصص للمواد المطبوعة يشتمل على عدد قليل من الكتب. كما أنَّ معظم الكتب الواردة في القائمة المقدمة تتعلق بتخصصات أخرى. علاوة على ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها تجاه محدودية المساحات المخصصة للطلاب للمطالعة سواء بشكل فردي أو في شكل مجموعة. وقد ذكر الطلبة الذين أجريت معهم مقابلات أنهم لا يستخدمون مصادر المكتبة في كثير من الأحيان، وأنهم عند الحاجة، يقومون بنسخ المواد من المراجع المخصصة لذلك. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تزيد من عدد المواد المطبوعة والكتب المتعلقة بالتخصصات المتوفرة بالمكتبة، وأن توفر للطلبة مساحات كافية للمطالعة؛ تمكنهم من العمل البحثي بشكل فردي أو جماعي.

2.9 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقوم إدارة القبول والتسجيل من خلال نظام القبول والتسجيل بمتابعة استخدام المختبرات والقاعات الدراسية، وتصدر تقارير المتابعة، التي تتاح فيما بعد لأعضاء هيئة التدريس والمديرين المخول لهم الاطلاع عليها. كما تتابع مدى استخدام المصادر الإلكترونية من خلال إدخالات قواعد البيانات في المكتبة. وتصدر تقارير المتابعة المتعلقة باستخدام برنامج (MOODLE) عند الطلب. وتقر لجنة المراجعة بتوفر أنظمة المتابعة التي تصدر تقارير ذات صلة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا توجد أدلة كافية تشير إلى استخدام تقارير المتابعة بصورة فعّالة؛ لتعزيز استخدام المكتبة والمختبرات في البرنامج. وتحث لجنة المراجعة الكلية على أن تقوم بوضع آلية لاستخدام أنظمة المتابعة للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات بطريقة فعّالة ومتسقة.

2.10 لدى الجامعة الأهلية (10) مختبرات مشتركة يعمل بها – بدوام كامل – (6) موظفين متخصصين في تقنية المعلومات، مسئولين عن تقديم الدعم التقني للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين. ويعمل بالمكتبة مدير وثلاثة موظفين متواجدون لمساعدة الطلبة في استخدام المكتبة وأنظمتها الإلكترونية. إلى جانب وجود مكتب للتوظيف داخل الجامعة، الذي يقدم الإرشاد للطلبة فيما يتعلق بالتدريب العملي، وفرص الالتحاق بوظيفة منتظمة. كما توجد أيضًا أحكام تخص الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد أكدت المقابلات أن الكلية تخصص أشخاصًا مكرسين للعناية بهؤلاء الطلبة. فضلاً عن ذلك، يخصص لكل طالب مرشد أكاديمي، وكذلك يوجد لدى الجامعة مستشار للطلبة، يساعدهم في معالجة المشكلات الخارجة عن النطاق الأكاديمي. غير أن المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة أشارت إلى أن الطلبة لا يلتقون بمرشديهم الأكاديميين على نحو منتظم، كما أنهم ليسوا على دراية بنظام الإرشاد، حيث إنهم غير مجبرين على الاجتماع مع مرشديهم الأكاديميين، ما لم يتمَّ تشخيصهم بأنهم طلبة معرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأن يعزز القسم من دور الإرشاد الأكاديمي؛ لضمان تقديم دعم أكاديمي فعال. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الجولة التفقدية في مرافق المؤسسة والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن الأعضاء الذين يدرسون المقررات المتخصصة لا يقدم لهم الدعم التقني الكافي، في حين أنَّ أعضاء هيئة التدريس الذين يدرسون المقررات العملية في الصحافة تقدم لهم المساعدة من مساعد مختبر النشر المكتبي، الذي يعمل بدوام جزئي، غير أنَّ أولئك الذين يدرسون الإنتاج التلفزيوني لا يوجد لديهم مساعدون بالاستوديو. وترى لجنة المراجعة أنَّ البرنامج يحتاج إلى مساعدين متخصصين في المختبر والاستوديو متفرغين للعمل بدوام كامل، ويمكنهم تقديم خبرات

مباشرة، من ذوي المهارات التقنية في مجالات التخطيط والتصميم، وتصوير الفيديوهات، والتحرير. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنَّه ينبغي على الكلية تعيين مساعدين متخصصين في المختبر والاستوديو، يعملون بدوام كامل؛ من أجل تقديم الدعم التقني للطلبة في مقرراتهم العملية ومشروعات تخرجهم.

2.11 لدى الجامعة الأهلية ترتيبات عديدة لتهيئة الطلبة المقبولين أو المنقولين حديثًا للبرنامج، وتشمل هذه الترتيبات عقد لقاءات تعريفية على مستوى الجامعة في بداية كل فصل دراسي. كما تزود الجامعة جميع الطلبة بالدليل الإرشادي للطالب، ودليل الجامعة الذي يحتوي على معلومات مفيدة عن سياسات الجامعة ولوائحها. وتنظم كلية الآداب والعلوم أيضًا يومًا تعريفيًّا عند بداية كل فصل دراسي، يستطيع من خلاله الطلبة، بمن فيهم الطلبة الذين لم يتمكنوا من حضور اللقاءات التعريفية للجامعة، أن يتعرفوا على نظام الـ (MOODLE) وبرنامج (Turnitin) الخاص بالكشف عن الانتحال الأكاديمي، وعلى الأدلة الإرشادية الخاصة بكتابة المشروعات، فضلاً عن قوانين الكلية ولوائحها. ومن خلال المقابلات مع الطلبة، علمت اللجنة أن أسئلتهم واهتماماتهم تعالج بفاعلية خلال لقاءات اليوم التعريفي، كما أن الطلبة الذين لم يتمكنوا من حضور هذه اللقاءات، يقوم قسم التسجيل بإرشادهم بشكل فردي، إلا أنه لم تقدم أي أدلة تشير إلى كيفية تقييم اللقاءات التعريفية. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة وجود ترتيبات مناسبة، تنفذ لتهيئة الطلبة المقبولين حديثًا، وتحث اللجنة على أن تستفيد الكلية من التغذية الراجعة من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس في تعزيز عملية تهيئة الطلبة.

2.12 توجد سياسات وإجراءات مفعلة تستخدم لتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. فالطلبة الذين تتدرج درجاتهم، منذ آخر فصل دراسي، ضمن نطاق (المعدل التراكمي < 2.0، أو معدل الرسوب ≥ 0.2)، يقوم نظام القبول والتسجيل بتشخيصهم وتحذيرهم، ثم يُخطر مرشديهم الأكاديميين، ورئيس القسم، ومدرسي تلك المقررات الدراسية، ومستشار الجامعة بحالاتهم عن طريق البريد الإلكتروني. ويحق للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي تخفيض العبء الدراسي المنوط بهم، كما لا يسمح لهم بالتسجيل في أي مقرر دراسي دون الحصول على موافقة مسبقة من مرشديهم الأكاديميين. وقد تأكدت هذه المعلومات خلال جلسات المقابلة مع الموظفين الإداريين والمسئولين عن التسجيل في الكلية، ومع المرشدين الأكاديميين، والطلبة. كما أشار المسئولون

الإداريون في الكلية، وأعضاء هيئة التدريس، إلى أن العدد الحالي للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي يقتصر على حالات قليلة. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أن الكلية تنفذ وتتبع سياسات وإجراءات واضحة فيما يتعلق بتشخيص الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتقديم الإرشاد والدعم لهم من خلال الآليات المناسبة.

2.13 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، هناك فرصًا مختلفةً يمكن للطلبة الاستفادة منها في توسيع خبراتهم ومعارفهم من خلال الأنشطة اللامنهجية. وقد علمت اللجنة أثناء الزيارة الميدانية أن هناك نطاقًا واسعًا من أنشطة التعلم غير الرسمي المتاحة للطلبة مثل: الرابطات الطلابية، والنوادي الجامعية، والأنشطة الثقافية والاجتماعية، والزيارات إلى المؤسسات الإعلامية والمواقع الإعلامية الموجودة في الخارج، مثل: وكالة طومسون رويترز، ومجموعة (MBC) في دبي، وكذلك اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري، ومدينة الإنتاج الإعلامي في القاهرة. ويتضح ذلك من خلال قرارات مجلس الجامعة المتعلقة بتعزيز البيئة التعليمية في الجامعة، فضلاً عن تنظيم عدد من ورش العمل، والفاعليات الخاصة مثل: يوم الملتقى التوظيفي، ومعارض المشروعات. وتعرب لجنة المراجعة عن تقديرها فرص التعلم غير الرسمي التي تتاح للطلبة؛ من أجل تعزيز خبرتهم التعليمية.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- الملف التعريفي للطلبة المقبولين بالبرنامج يناسب أهدافه، كما يوضح أن سياسة القبول به تنفذ بشكل متسق
- وجود خطوط واضحة للمسئولية فيما يتعلق بإدارة البرنامج
- وجود سياسات وإجراءات واضحة ومنفذة فيما يتعلق بتوظيف أعضاء هيئة التدريس وتقييمهم، فضلاً عن ارتفاع معدلات استبقائهم
- نظام المعلومات الإدارية ملائمًا لاحتياجات كل من الموظفين الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة
- وجود سياسات وإجراءات منفذة؛ لضمان أمن سجلات الطلبة ودقتها
- وجود ترتيبات مناسبة لتهيئة الطلبة المقبولين حديثًا

- تقوم الكلية بتنفيذ سياسات وإجراءات واضحة واتباعها فيما يتعلق بتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتقديم الإرشاد والدعم لهم، من خلال الآليات المناسبة
- وجود فرص التعلم غير الرسمي المتاحة للطلبة؛ من أجل تعزيز خبرتهم التعليمية.

2.15 وفيما يتعلق *بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة* ***توصي*** *الكلية بما يلي*:

- اختيار أعضـــاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام جزئي من بين المهنيين؛ والتأكد من أن أعضاء هيئة التدريس يدرسون في إطار مجالات تخصصهم
- إدخال المزيد من التحسينات على الاستوديو التلفزيوني، حتى يستطيع الطلبة التمتع بتجربة متكاملة لبيئة الاستوديو وخبرته أثناء إعداد برامج التلفزيون وإنتاجها
- زيادة عدد المواد المطبوعة والكتب المتعلقة بالتخصـصـــات في المكتبة، وتوفير مســاحات للمطالعة كافية لطلبة البرنامج؛ لكي تمكنهم من العمل بشكل فردي أو جماعي
- تعزيز دور الإرشاد الأكاديمي؛ لضمان تقديم دعم أكاديمي فعال
- تعيين مساعدين متخصصين داخل المختبر والاستوديو يعملون بدوام كامل؛ من أجل تقديم الدعم التقني للطلبة في مقرراتهم العملية ومشروعات تخرجهم.

2.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 لدى الجامعة الأهلية مواصفات عامة للخريجين، وهي مبينة بوضوح ضمن خطة التعليم والتعلم للأعوام الأكاديمية 2016–2020، ومعبر عنها ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن خطة التعليم والتعلم تتوقع من خريجي البرنامج أن "يتحلوا بالثقة، والسمات القيادية، والقيم الأخلاقية فيما يختارون من مهن"، وأن يكونوا "مؤهلين لاستخدام اللغة الإنجليزية؛ من أجل التواصل الفعال"، فإن المقابلات التي أجريت مع الطلبة والخريجين أثناء الزيارة الميدانية لم تعكس تلك التوقعات. فعلى النقيض من ذلك، فإن معظم الخريجين لم يظهروا قدرًا كافيًا من الاستقلالية والمهارات الشخصية، فضلاً عن ميلهم نحو التزام الصمت، أو الموافقة على إجابات أقرانهم. كما اتضح للجنة المراجعة أيضًا أنَّ الطلبة لديهم مهارات محدودة في اللغة الإنجليزية. وقد تأكد ذلك أثناء جلسات المقابلة مع الخريجين، حيث اقترح أعضاء من الخريجين أن يركز القسم بشكل خاص على استخدام اللغة الإنجليزية؛ لكونها من المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تتأكد من أن الوصفين الاساسيين لخريجي المؤسسة، وهما المهارات القيادية، وإتقان اللغة الإنجليزية، متحققين بين صفوف خريجي البرنامج.

3.2 لدى الجامعة الأهلية مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالمقايسة المرجعية للبرامج، وهي تنص على "أن تركز المقايسة المرجعية على الأقل على هيكل البرنامج ومنهجه، وعلى عدد الساعات المعتمدة فيه، والتعلم القائم على العمل، فضلاً عن العناصر المهنية والعملية، وطرائق تقديمه، ومخرجات تعلمه، ومواصفات خريجيه. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس المشاركين في هذه الممارسة، علمت اللجنة بأن عملية المقايسة المرجعية قد أجريت على مستوى مقارنة كل مقرر دراسي على حده، وكذلك عدد الساعات المعتمدة بالبرنامج، من خلال مطالعة المواقع الإلكترونية للمؤسسات الداخلة في عملية المقايسة المرجعية، وذلك دون إجراء مقايسة مرجعية لأي عناصر أخرى بالبرنامج مثل: الملفات التعريفية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، والمعايير الأكاديمية، والمصادر، وبيئة التعلم. علاوة على ذلك، فقد فحصت اللجنة الأدلة المقدمة،

ولاحظت أنَّ عملية المقايسة المرجعية للبرنامج لم تنفذ بطريقة شاملة، وأن العملية برمتها لم تتم بشكل دقيق. فعلى سبيل المثال، هناك أحد البرامج، الذي تمت مقايسته مرجعيًّا إزاء برنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة، لا يشتمل إلا على (36) ساعة من المقررات المتخصصة (16 مقررًا إجباريًّا، و16 مقررًا اختياريًّا)، وبقية مقرراته هي من المقررات المتعددة التخصصات، وهذا يختلف إلى حدٍّ كبير مع الخطة الدراسية لبرنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة التي تشتمل على ما يقرب من (100) ساعة معتمدة من المقررات المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى رؤية الجامعة الأهلية التي تتمثل في السعي إلى الحصول على الاعتراف الدولي، فإنه ينبغي للكلية أن تقوم بعمل مقايسة مرجعية لبرنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة إزاء غيره من البرامج المتوافقة معه في الرؤية والفلسفة. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تراجع سياسة المقايسة المرجعية لتشمل جميع جوانب البرنامج ومخرجاته، وأن تقوم بالمقايسة المرجعية إزاء المؤسسات المتوافقة معها في الفلسفة.

3.3 لدى الجامعة الأهلية مجموعة من سياسات التقييم التفصيلية، شُرِحَتْ في عدة وثائق، على النحو المبين سابقًا في (الفقرة: 1.8) من التقرير. ويتضمن الدليل الإرشادي للتقييمات الخاص بالجامعة، والذي يعدل ويحدث بانتظام، على مجموعة من الإجراءات التفصيلية المتعلقة بتقييم المقررات المشتركة بين أكثر من قسم، ومشروعات التخرج، ومقررات التدريب العملي. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أوضحوا للجنة المراجعة أنه من أجل ضمان تحقق العدالة عند تصحيح درجات الطلبة، فإنه يجب تنفيذ سياسة التدقيق الداخلي للامتحانات النهائية. ويهدف التدقيق الداخلي إلى التأكد من أنَّ أسئلة الامتحانات ملائمة لمستوى المقررات الدراسية، وأنَّها تقيم مخرجات التعلم المطلوبة منها. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن هناك العديد من الكيانات والموظفين المسئولين عن متابعة تنفيذ سياسات التقييم وإجراءاته، وهي: مركز ضمان الجودة واعتمادها، واللجنة الفرعية التابعة للجنة التعليم والتعلم والتقييم، ورئيس القسم، والمقيمين الداخليين والخارجيين. ولذا، تقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك آليات رسمية واضحة لتعديل تنفيذ سياسات التقييم وإجراءاته ومتابعتها بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ سياسات التقييم تعتمد على أن أعمال الطلبة سوف تخضع لفحص الانتحال الأكاديمي باستخدام برنامج (Turnitin)، على النحو المشار إليه في (الفقرة: 1.8) من هذا التقرير. إلا أنَّه من خلال دراسة اللجنة لأعمال الطلبة، وجدت أن برنامج (Turnitin) لا يستخدم بكثرة، أو على نطاق واسع. فضلاً عن ذلك، فقد أبلغت اللجنة

أثناء المقابلات أن التقارير المقدمة من برنامج (Turnitin) تقتصر أعمال الطلبة الرئيسية. كما تشعر اللجنة بالقلق إزاء الانتحال الأكاديمي الواضح الذي لم يكشف عنه في العينات المقدمة من المشروعات النهائية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن توسع نطاق التقارير المقدمة من برنامج (Turnitin) لتشمل جميع الأنواع الخاصة بمهام التقييم، وأن تضمن التنفيذ المتسق لهذه الممارسة.

3.4 لدى الجامعة الأهلية آلية لضمان توافق التقييم مع مخرجات التعلم. وتستخدم الكلية مصفوفة موحدة لمواءمة التقييم مع مخرجات التعلم في جميع المقررات الدراسية على المستوى النظري، في حين تشعر اللجنة بالقلق لعدم وجود أدلة كافية عن كيفية متابعة هذا الأمر، أو تقييمه، أو استخدامها أداة تعزز من محتوى المقررات الدراسية. وأثناء الزيارة الميدانية، وجدت اللجنة أن الممارسة المألوفة التي يستخدمها البرنامج في منح الدرجات، والتحقق من إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة، تتم من خلال التقييم الرقمي لدرجات الطلبة، دون شرح لما تعنيه هذه القيم الرقمية. وفيما يتعلق بتقييم مدى إنجار مخرجات التعلم هذه، فإنَّها لا تقيم إلا من خلال مصفوفة نظرية تستخدم للمواءمة داخل ملفات المقررات الدراسية، في حين ينبغي أن يكون التقييم موضحًا كيفية استخدامه في تطوير محتوى المقرر الدراسي وطريقة تدريسه. وقد عززت المناقشة مع أعضاء هيئة التدريس هذا الاستنتاج؛ نظرًا لتركيز إجاباتهم على عمليات إعطاء الدرجات وعمليات التدقيق، أكثر من تركيزها على التقييم. بالإضافة إلى ذلك، فقد وجدت اللجنة من خلال فحصها للعينة المقدمة من ملفات المقررات الدراسية، أنَّ بعض هذه المقررات فقط لديه مصفوفة لتقييم إنجاز كل من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. فضلاً عن ذلك، فإن ملفات المقررات الدراسية لا تشمل أي تقارير تخص تقييم المقررات، وكذلك لا توجد نماذج مستقلة للتقييم في بعض المقررات الاختيارية، والتي منها على سبيل المثال مقرر: الجرافيك والإنترنت – تصميم المواقع (MASC 450). ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تقيم مدى فاعلية الآلية المستخدمة لمحاذاة أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ذات الصلة بها، ولتقييم تحقق هذه المخرجات في إطار البرنامج.

3.5 تنظر الجامعة الأهلية إلى عملية التدقيق الداخلي على أنها عملية للتحقق. فلدى الكلية عملية طويلة من التحقق والسياسة الرسمية فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالامتحانات وكيفية تصميمها.

ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ عملية التدقيق الداخلي ترسخ من خلال مرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة التقييم القبلي، التي يقوم فيها المدقق الذي عينه رئيس القسم بملء وصف تفصيلي وشامل للتدقيق الداخلي للامتحان النهائي، والتدقيق الداخلي لأعمال الطلبة الرئيسية؛ بغرض مراجعة كل سؤال في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية التي تخضع للمعالجة. والمرحلة الثانية هي مرحلة التقييم البعدي، التي تجريها لجنة التدقيق الداخلي. وبالاستناد إلى المقابلات والأدلة المقدمة، فإن عملية التدقيق يجريها أعضاء هيئة التدريس، ووفقًا للمجالات التي يركز عليها لضمان تحقق الاتساق. وعلى الرغم من ذلك، تشعر اللجنة بالقلق؛ لأنَّ الأدلة المقدمة من خلال ملفات المقررات الدراسية تشير إلى أنه، في معظم الحالات، يقوم المدقق بوضع علامة أمام البنود المتحققة بالاستناد إلى معايير معينة، وبدون إدراج أي تعليق فيما يخص المحتوى، أو درجة المواءمة، أو سبل التحسين. فضلاً عن ذلك، لم تجد اللجنة أدلة كافية توضح ما إذا كان لعملية التدقيق الداخلي تأثير بارز في المقررات الدراسية، أو في تحسين البرنامج. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تقيم مدى فعّالية عملية التدقيق الداخلي التي تُجرى داخل إطار البرنامج.

3.6 لدى الجامعة الأهلية إجراءات رسمية للتدقيق الخارجي للتقييمات، والتي تُجرى في كل فصل دراسي، ولكل برنامج أكاديمي من برامج الجامعة. وأثناء المقابلات، أبلغ أعضاءُ هيئة التدريس اللجنةَ بأن عملية اختيار الممتحنين الخارجيين تتم على مستوى القسم، وتخضع لموافقة كل من مجلس الكلية ومجلس الجامعة. ومن خلال فحص اللجنة للأدلة المقدمة، لاحظت أنه على الرغم من أنَّ معايير اختيار المدققين الخارجيين، تنص على أن مدة تعيينهم كمدققين خارجيين تكون عادة سنتين، فإن القسم قد اعتمد على إحداها لعدد من السنوات. فضلاً عن ذلك، علمت اللجنة أثناء المقابلات مع المدققين الخارجيين أنَّ عملية اختيارهم تعتمد عادة على سيرهم الذاتية الموجودة على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد المدققون الخارجيون بشكل أساسي على التواصل غير الرسمي مع القسم؛ لمتابعة مدى تنفيذ التوصيات. وخلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس، علمت اللجنة أيضًا أن التدقيق الخارجي يعد فعالاً، كما أنه يؤدي إلى تحديد عدد من أوجه القصور في تصميم الامتحانات. إلا أنه من خلال فحص اللجنة لأمثلة من التعديلات التي أجريت على المقررات، بناء على توصيات المدققين الخارجيين، لاحظت اللجنة محدودية هذه التعديلات. وقد توصلت بشكل عام إلى أن التعديلات الخارجية التي أدخلت على البرنامج ماتزال

هامشية، كما أنَّ فاعليتها محدودة، سواء في تطوير المقررات، أم تطوير البرنامج. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تراعي التنوع والشفافية في اختيارها الممتحنين الخارجيين، فضلاً عن تنفيذها توصيات الممتحنين الخارجيين، وتحسين آلية متابعة التنفيذ معهم.

3.7 أثناء الزيارة الميدانية، درست اللجنة عينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم في مختلف المقررات الدراسية، والتي اشتملت على إجابات الامتحانات، الأوراق البحثية، والتكليفات المتعلقة بالفيديوهات، فضلاً عن مشروعات التخرج. وقد اطلعت اللجنة أيضًا على قائمة تضم أسماء الطلبة الذين حصلوا على جوائز، والتي يتضح من خلالها حصول أربعة منهم على جوائز متعلقة بالفيديو والأفلام في عدد من المهرجانات المحلية، والإقليمية. وقد لاحظت اللجنة أن ملفات المقررات الدراسية التي فحصتها، فضلاً عن عينات من أوراق الإجابة الخاصة بالطلبة والأوراق البحثية المكلفين بها، تشير إلى تفاوت مستوى الإنجاز بين الطلبة. وبشكل عام، لاحظت اللجنة أن إجاباتهم كانت قصيرة مع قليل من السرد، مثل الشرح والتحليل، حتى بالنسبة للمقررات النظرية. علاوة على ذلك، ومن خلال فحص ملفات المقررات الدراسية، فقد وجدت اللجنة أن التقييم يعتمد بشكل كبير على الامتحانات دون التركيز بوضوح على التقييمات الفعالة، مثل مهارات التفكير النقدي، والمهارات العملية، من خلال إجراء تحليل دقيق للتقييمات. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أثاروا مشكلة ضعف اللغة لدى الطلبة، ولكنهم أضافوا أنه قد أدخلت بعض التحسينات، في حين لاحظت اللجنة عدم اتساق الصياغة اللغوية في بعض الحالات؛ مما يشكل قلقًا كبيرًا بالنسبة لأي برنامج متخصص في الإعلام والعلاقات العامة. وقد علمت اللجنة أيضًا أنَّ الطلبة يساهمون في إصدار مجلة خاصة – لا تنشر بانتظام – حيث يمكنهم من خلالها نشر مجموعة من الأخبار والمقالات حول عدد من القضايا المتنوعة. وقد اطلعت اللجنة على ثلاث أعداد من المجلة، ولاحظت أنها تركز في محتواها الأساسي على الأخبار الرسمية. كما علمت اللجنة أيضًا أن تصميم المجلة وتخطيطها يتم بمساعدة جهات خارجية. وخلاصة القول، تنصح لجنة المراجعة الكلية بأن تعزز بشكل أكبر أعمال الطلبة؛ لتجنب أوجه القصور الموضحة أعلاه.

3.8 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقيم إنجازات الطلبة رسميًّا من خلال مجموعة متنوعة من أدوات التقييم، التي تدخل فيها الامتحانات النهائية، والاختبارات القصيرة، والتكليفات، وتقارير المختبر، وامتحاناته، فضلاً عن المشروعات الرئيسة الخاصة بالتخرج. وقد درست اللجنة طريقة توزيع درجات الخريجين،

ولاحظت أنها موزعة بالطريقة المعتادة التي تتوافق مع المعايير الإقليمية والدولية. كما درست اللجنة أيضًا قائمة بمشروعات التخرج الخاصة بالطلبة إلى جانب درجاتهم، ولاحظت أنَّها لا توضح إلى أي مدى يستطيع الطلبة تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة من البرنامج. وتتضح العلاقة بين إنجازات الطلبة ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج من خلال بعض المقررات بشكل فردي، ولكن لا يوجد دليل يشير إلى مدى تحقق إنجاز هذه المخرجات بالنسبة للبرنامج بشكل كلي. فضلاً عن ذلك، ومن خلال جلسات المقابلة، أوضح كل من أرباب الأعمال، وأعضاء المجلس الاستشاري للكلية، أنه في حين أنَّ المستوى العام للخريجين هو مستوى مرضٍ، غير أن معظمهم لا يتمتعون بما يكفي من المهارات العملية واللغوية ذات الصلة بمهنة الإعلام والعلاقات العامة. ومن ثمَّ تحث لجنة المراجعة الكلية على أن تقوم بمعالجة أوجه القصور هذه على النحو المبين في التوصية الواردة في (الفقرة: 3.1).

3.9 يقدم تقرير التقييم الذاتي، إلى جانب الوثائق المساندة، مجموعة من الإحصاءات عن دفعات الطلبة، والتي يتضح من خلالها أن متوسط مدة الدراسة لخريجي البرنامج منذ العام الأكاديمي 2014-2015، هو (4.3) سنة، مع انحراف معياري قدره (1.2) سنة؛ مما يعني أن حوالي (68%) من الخريجين قد أتموا دراستهم في فترة زمنية تتراوح من (3.1 سنوات) إلى (5.5 سنوات)، وهذا – إلى حد ما – معدل مرتفع بالنسبة لبرنامج مدته أربع سنوات. ويشير تقرير التقييم الذاتي، والإحصاءات المقدمة إلى أنه منذ بدء البرنامج، توقف (17.6%) من الطلبة عن الدراسة، في حين تخرج بقية الطلبة، أو ما زالوا ملتحقين بالبرنامج؛ مما يشير إلى أنَّ البرنامج قد نجح في استبقاء معظم الطلبة. وعلى الرغم من ذلك، لم تقدم أدلة كافية تشير إلى كيفية استخدام فريق البرنامج لتحليل نتائج الدفعات؛ للاسترشاد بها في تحسين البرنامج. وأثناء جلسات المقابلة، ناقشت اللجنة هذه المسائل مع أعضاء هيئة التدريس ومسئولي الجامعة، ولكن لم تقدم أي إجابات مرضية. وتنصح لجنة المراجعة أن تقوم الكلية بإجراء تحليل أكثر شمولاً وتفصيلاً للبيانات المجمعة.

3.10 لدى الجامعة الأهلية سياسات وإجراءات واضحة لإدارة التدريب العملي، ومتابعته، وتقييمه، ولضمان أن تكون خبرة التعلم مناسبة من حيث المضمون والمستوى. ومن خلال فحص الأدلة المقدمة، لاحظت اللجنة أن تحديد درجات التدريب العملي يستند إلى تقارير التقييم التي تصدر في منتصف فترة التدريب، وفي نهايتها، حيث يملأ الطلبة ومشرفو التدريب هذه التقارير. وذكرت الأدلة

المقدمة أنه "بعد استكمال (90) ساعة معتمدة أو أكثر، يتمُّ تخيير الطلبة بين الالتحاق بمقرر التدريب العملي INTR 400، أو استبداله باثنين من المقررات الاختيارية"؛ مما يعطيهم حرية اختيار مقررين آخرين بدلا من الالتحاق بمقرر التدريب العملي. وقد اتضح من خلال المقابلات أنه لا توجد سوى حالات نادرة يلجأ فيها الطلبة إلى اختيار المقررات الاختيارية، في حين لم تقدم أي إحصاءات تشير إلى ذلك، وترى اللجنة أن خيار الاستبدال يفسد الغرض من تعرض جميع الطلبة للخبرات الفعالة في التدريب العملي؛ لذا فإنه ينبغي استبعاد هذا الخيار بشكل صريح. وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس أن المرشد الأكاديمي يقوم بزيارة المتدربين مرتين خلال فترة التدريب. وعلى الطلبة القيام بملء استمارة نصف شهرية، وتسليم كافة الاستمارات التي استكملت إلى منسق التدريب العملي، المسئول عن إدخال الدرجات إلى نظام التسجيل والقبول. وأثناء المقابلات مع الجهات ذات العلاقة، لاحظت اللجنة أنَّ بعضهم، ممن يقدمون فرص التدريب العملي للطلبة، يعتقدون أن طلبة البرنامج في حاجة إلى تعزيز مهاراتهم العملية في مجالي الإعلام والعلاقات العامة، غير أنهم أعربوا عن رضاهم عن استعداد الطلبة للتعلم أثناء التدريب العملي، وعن مستوى تحملهم للمسئولية. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أنه لا توجد تعليمات تفصيلية تستخدم في التقييم الصحيح لمستوى تطبيق الطلبة المهارات العملية التي يكتسبونها عادة من خلال خبرتهم في التدريب العملي، حيث يعتمد التقييم في هذا التدريب على النجاح أو الرسوب فقط. ومن ثم، تحث اللجنة على أن تضع الكلية مجموعة من التعليمات التفصيلية؛ لتستخدمها كدليل لتقييم مستوى إنجاز الطلبة في مقرر التدريب العملي.

3.11 يحتوي البرنامج على مشروع التخرج، الذي يقدم في السنة الرابعة كأحد مقررات البحث العلمي الاعتيادية. وقد اطلعت اللجنة على ملف المقرر الدراسي الخاص بمشروع التخرج (MASC/PREL 499)، كما اطلعت على عينة من أعمال الطلبة، ووجدت عينات لم يتضمن فيها المشروع أي مسودة لكتاباتهم، أو لتكليفات الإنتاج، والتي يمكن الاعتماد عليها في التقييم التكويني لمعرفة مدى تقدم تعلم الطلبة خلال مراحل إنشاء موقع إلكتروني أو إنتاج فيلم قصير. وفي السياق نفسه، درست اللجنة قائمة بمشروعات التخرج، ولاحظت أنه من بين (50) مشروعًا – كلها في تخصص الإعلام باستثناء مشروع واحد فقط في العلاقات العامة – يوجد (43) مشروعًا نظريًّا، و(7) مشروعات عملية في شكل أفلام قصيرة أو مجلات. كما أن معظم المشروعات تتم بشكل فردي، وإن كانت هناك حالات أيضًا من المشروعات الجماعية، وتتخذ المشروعات بوجه

عام الشكل التقليدي للأبحاث، حيث تشتمل على تساؤلات، ومراجعة الأدبيات، واستطلاعات الرأي والاستنتاجات. وأكدت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن معظم مشروعات التخرج نظرية، ولكنهم أبلغوا اللجنة أن هناك جهودًا لإدخال مشروعات عملية بشكل أكبر. وفقًا لسياسات الجامعة الأهلية وإجراءاتها، فإن المشرفين القائمين على مشروعات التخرج يتحملون عددًا من المسئوليات، التي يدخل فيها: الاجتماع بشكل منتظم مع الطلبة من خلال اجتماعات الإشراف المسجلة في نظام القبول والتسجيل، بالإضافة إلى متابعة مستوى تقدمهم. ويتابع نظام القبول والتسجيل سجلات الإشراف، حيث يقوم بعملية المتابعة كلٌّ من رئيس القسم والعميد؛ لضمان أن جميع المشرفين يوفون بالتزاماتهم تجاه متابعة مستوى تقدم الطلبة في مشروعاتهم. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه يتمُّ تقييم مشروع التخرج بواسطة لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء من هيئة التدريس (المشرف، واثنين من أعضاء هيئة التدريس). وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، علمت اللجنة أن المهنيين لا يساهمون في عملية تقييم مشروع التخرج؛ نظرًا للبعد النظري للمشروعات الحالية. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تعزز خبرة الطلبة في إطار مشروع التخرج، بتعريضهم للمشروعات العملية، وإشراك المهنيين من المجالات ذات الصلة في عملية التقييم. بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أنه على الرغم من عدالة الدرجات، فإن هناك تعليمات موحدة تستخدم في تصحيح مشروعات التخرج النظرية، جنبًا إلى جنب مشروعات الإنتاج الإذاعي العملية (الفيلم القصير). ولاحظت اللجنة أيضًا أنَّ النموذج المستخدم في تقييم تقدم الطلبة لا يصلح إلا لتوثيق مستوى تقدمهم في مشروعات التخرج النظرية. ومن ثمَّ، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تعزز عمليتي تقييم المشروعات العملية، وتصحيحها باستخدام التعليمات المناسبة؛ لضمان تحقق الاتساق والعدالة عند منح الدرجات في جميع أنواع المشروعات.

3.12 لدى كلية الآداب والعلوم مجلس استشاري خارجي نشط، وبحسب ما هو مبين في وثيقة "أدوار ومسئوليات المجلس الاستشاري للكلية"، فإنه من المقرر له أن يجتمع مرة على الأقل كل فصل دراسي، ويتألف من أربعة إلى سبعة أعضاء من أرباب العمل أو ذوي الخبرة في المجال والخريجون، ويرأس المجلس عميد الكلية. وبالنظر إلى الأدلة المقدمة، علمت اللجنة أن المجلس الاستشاري الخارجي للكلية قد اجتمع في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017، حيث حضر الاجتماع (5) أعضاء فقط من بين (10) أعضاء، في حين اعتذر بقية الأعضاء عن الحضور. ومن خلال المناقشات مع أعضاء المجلس وأعضاء هيئة التدريس، تبين أن المجلس لم

يجتمع سوى (5) مرات فقط منذ بدء إنشائه في 2012–2013. وتبين من خلال استبيان الرأي الذي أجراه مركز القياس والتقييم أن أعضاء المجلس يشعرون بالرضا عن البرنامج بشكل عام، في حين تبين أثناء الاجتماع مع الأعضاء الخارجيين للمجلس، أن لديهم بعض الملاحظات حول مواصفات الخريجين، وتطوير البرنامج، وأدوار المجلس ومسئولياته، واقترحوا تعديلات في معايير اختيار أعضاء المجلس؛ نظرًا لعدم فاعليتها إلى الآن. ووفقًا لاستبيان الرأي الذي أجراه مركز القياس والتقييم، فقد اقترح المجلس زيادة العناصر العملية في البرنامج، وفي استجابته لهذا الاقتراح وضع القسم خطة عمل في صورة إجراء تحسينات في البرنامج، تعكس تعزيز الخطة الدراسية المعدلة للبرنامج، وتفعيلها بدءًا من العام الأكاديمي 2017–2018. فضلاً عن ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن الاتصالات بين أعضاء المجلس الاستشاري والمؤسسة (الجامعة والكلية) لم تعد تتم بشكل رسمي ومنهجي، وأنه ليس من الواضح كيف يستفيد البرنامج من المجلس، بخلاف اقتراحه الخاص بإدخال المزيد من التدريب العملي في البرنامج. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية التأكد من أن مجلسها الاستشاري الخارجي يجتمع بشكل منتظم، ويقدم مساهمات ملموسة في تعلم الطلبة، من خلال إنشاء عملية واضحة لتنفيذ توصياته وتعزيز استقلاليته.

3.13 تقيِّم الكلية مستوى رضا كل من الخريجين وأرباب الأعمال عن الملف التعريفي للخريجين من خلال إجراء استبيانات لكل منهم، والتي اتضح من خلالها ارتفاع مستوى الرضا عن ملفات الخريجين. ويقاس مستوى رضا الخريجين وأرباب الأعمال غالبا من خلال مركز القياس والتقييم التابع للجامعة. وخلال المقابلات مع أرباب الأعمال، ومشرفي التدريب العملي، أعربوا جميعًا عن رضاهم عن المتدربين. غير أنَّهم أثاروا الحاجة إلى إدخال المزيد من المقررات العملية، ولاسيما في المرحلة المبكرة من البرنامج. كما أكد الاجتماع مع الخريجين على نفس الملاحظة، فقد ذكروا أنَّ العالم المهني يتطلب مزيدًا من المشاركة في التدريب. وترى لجنة المراجعة أنه من الضروري إدخال المزيد من المقررات العملية مثل تلك المتعلقة بالكتابة والتحرير في مجال الإعلام والعلاقات العامة، بحيث تقدم في أول سنتين من الدراسة؛ لتتاح الفرصة فيما بعد لتزويد الطلبة بالتوسع اللازم في المقرر، الذي يمكنهم من تطوير أسلوبهم وهويتهم الإبداعية. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال فحص الأدلة المقدمة حداثة الاستبيانات، حيث أجريت معظمها في 2016، كما نفذت على مراحل متفرقة. علاوة على ذلك، تشير الأدلة المقدمة أن مستوى رضا الخريجين عن معظم الأسئلة لا يزيد عن المتوسط (70%–60%)، وأن هذه النسب المئوية لا تناقش بأي شكل من الأشكال.

وخلال المقابلات مع الخريجين، اقترحوا أنه يمكن تحسين جودة البرنامج بالتركيز على مجال تخصص واحد (الإعلام أو العلاقات العامة) في المنهج الدراسي؛ لتجنب التكرار والحشو في المقررات الدراسية، ولزيادة عدد المقررات العملية، وتعزيز استخدام اللغة الإنجليزية كأحد عناصر القوة الداخلة في إطار المنهج الدراسي. واقترح الخريجون أيضًا زيادة التركيز على جودة المواصفات التي يتمتع بها خريجو البرنامج، مثل قدرتهم على الأخذ بزمام المبادرة، والمشاركة في الممارسات الخاصة بالإعلام والعلاقات العامة. وبشكل عام، فقد أعرب الخريجون الذين أجريت معهم مقابلات عن تقديرهم الخبرات التي اكتسبوها من الجامعة، وإن كان تقديرهم يشوبه بعض التردد، فهم يشعرون بالرضا العام، ولكن كانوا يتوقعون حصولهم على مزيد من التدريبات العملية والمهارات اللغوية المطلوبة في العالم المهني. وتشجع اللجنة أن تقوم الكلية بالاستفادة من نتائج هذه الاستبيانات بشكل أفضل؛ من أجل تحسين البرنامج.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك آليات رسمية واضحة لتعديل سياسات التقييم وإجراءاتها ومتابعة تنفيذها بشكل منتظم.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن يقوم *القسم بما يلي*:

- ضمان تحقيق الوصفين الأساسيين لخريجي المؤسسة، وهما المهارات القيادية، وإتقان اللغة الإنجليزية، والتأكد من تحققهما بين صفوف خريجي البرنامج
- تعديل سياسة المقايسة المرجعية لتشمل جميع جوانب البرنامج ومخرجاته، وأن تتم المقايسة المرجعية إزاء مؤسسات ذات فلسفة مماثلة
- توسيع نطاق التقارير المقدمة من برنامج (Turnitin)؛ لتشمل جميع الأنواع الخاصة بمهام التقييم، وضمان التنفيذ المتسق لهذه الممارسة
- تقييم فاعلية الآلية المستخدمة لمحاذاة أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ذات الصلة بها، ولتقييم تحقق هذه المخرجات داخل إطار البرنامج
- تقييم فاعلية آلية التدقيق الداخلي المنفذة في إطار البرنامج

- مراعاة التنوع والشفافية عند اختيار الممتحنين الخارجيين، فضلاً عن تنفيذ توصيات الممتحنين الخارجيين، وتحسين آلية متابعة تنفيذها معهم
- تعزيز خبرة الطلبة في إطار مشروع التخرج، بتعريضهم للمشروعات العملية، وإشراك المهنيين من المجالات ذات الصلة في عملية التقييم
- التعزيز من عمليتي تقييم المشروعات العملية وتصحيحها باستخدام التعليمات المناسبة؛ لضمان تحقق الاتساق والعدالة عند منح الدرجات داخل جميع أنواع المشروعات
- ضمان أن المجلس الاستشاري الخارجي للكلية يجتمع بشكل منتظم، ويقدم مساهمات ملموسة في تعلم الطلبة، بإنشاء عملية واضحة لتنفيذ توصياته وتعزيز استقلاليته.

3.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى الجامعة الأهلية مجموعة من السياسات، والإجراءات، واللوائح، التي تحكم جميع الجوانب الإدارية في البرنامج. وقد فحصت لجنة المراجعة ممارسات إدارة الجودة المذكورة في الدليل الإرشادي الخاص بسياسات وإجراءات الجامعة 2017، واطلعت على الكتيب الإرشادي لأعضاء هيئة التدريس الخاص بالجامعة. وأثناء الزيارة الميدانية، أكدت المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين، وجود سياسات وإجراءات للتعريف بالمعايير الأكاديمية، وغيرها من الإجراءات المتعلقة بتقييم أعضاء هيئة التدريس، وترقيتهم، وعبء العمل. وتشير المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أيضًا، إلى علمهم بتلك السياسات واللوائح، والإجراءات على نحو جيد، من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل الإلكترونية مثل الـ (SharePoint)، أو من خلال الوسائل غير الإلكترونية، مثل الاجتماعات، واليوم التعريفي الخاص بأعضاء هيئة التدريس الجدد. وخلال المقابلات، شرح أعضاء هيئة التدريس كيفية تنفيذهم للسياسات المتعلقة بالبرنامج؛ من أجل ضمان جودته، وجودة تقديمه. ونتيجة لذلك، تعرب اللجنة عن تقديرها لوجود سياسات ولوائح مؤسسية تتعلق بإدارة البرنامج، كما أنَّ أعضاء هيئة التدريس، وكبار الموظفين على دراية بها. وتحث الكلية على مواصلة تقييمها لمدى فاعلية تنفيذ السياسات واللوائح في إطار البرنامج، وذلك على النحو المبين في أجزاء متفرقة من هذا التقرير.

4.2 على النحو الموثق في تقرير التقييم الذاتي، يتولى عميد الكلية، ورئيس القسم تنفيذ العمليات في كل من القسم والكلية، بالتوافق مع سياسات الجامعة الأهلية، وإجراءاتها، ولوائحها، وكذلك مسئولية متابعة تنفيذ هذه السياسات والإجراءات. وأثناء الزيارة الميدانية، أبلغت اللجنة أن رئيس قسم الإعلام والعلاقات العامة يعمل بشكل مؤقت. وأبلغت اللجنة أيضًا أن القرارات المتعلقة بالشئون الأكاديمية تطرح للنقاش عادة على مستوى أعضاء هيئة التدريس، ثم تصعد إلى مجلس القسم لمناقشتها والموافقة عليها، وبعد ذلك ترسل إلى مجلس الكلية، والهيئات العليا الأخرى على المستوى الإداري للجامعة الأهلية؛ لاعتمادها بشكل نهائي. ومن ثم، تقدر اللجنة وجود قيادة فعّالة ومسئولة على مستوى كل من الكلية والقسم.

4.3 لدى الجامعة الأهلية نظامٌ رسمي لإدارة الجودة، يشتمل على مجموعة من العمليات والإجراءات، التي تدعم تنفيذ الترتيبات الخاصة بضمان الجودة على مستوى الجامعة. ويتولى مركز ضمان الجودة واعتمادها مسئولية متابعة فعّالية نظام إدارة الجودة بالجامعة وتقييمه، ويتم دعمه أيضًا من خلال اللجان والمجالس على مستوى الجامعة، والتي تقوم باستكمال أعمال المركز. بالإضافة إلى ممارسات الكلية المتعلقة بإجراء تحقق داخلي في الفصل الدراسي، إلى جانب إجراء تدقيق داخلي وخارجي، تطور الكلية أيضًا خطط عمل، تتضمن قوائم لأنشطة معينة مثل المقايسة المرجعية، وتحليل احتياجات سوق العمل، والتغذية الراجعة من المقيمين الخارجيين، حيث يتولى تنفيذها أقسام الكلية؛ من أجل تحديث برامجها. فضلاً عن ذلك، أشارت الأدلة المقدمة إلى أن قسم الإعلام والعلاقات العامة قام بتنفيذ تدقيق لمفردات المقررات الدراسية وتوصيفاتها. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس، علمت اللجنة أن رئيس القسم يمد الكلية بتقييم سنوي مجمع، كإحدى الآليات المستخدمة؛ لضمان تنفيذ إجراءات ضمان الجودة في القسم. وقد اطلعت اللجنة على التقرير السنوي المجمع الذي يصدره القسم، والذي يشمل النتائج التي توصل إليها المقيم/ الممتحن الخارجي فيما يتعلق بالبرنامج، وقد لاحظت اللجنة أن التقرير يركز بشكل أساسي على جانب واحد من جوانب ضمان الجودة، وهو الجانب الذي يهتم بالمنهج الدراسي، ولكنه لا يغطي الجوانب الأخرى لضمان الجودة، مثل تلك المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، والمرافق، والخدمات الطلابية، والتقييمات. ولذلك، تنصح لجنة المراجعة بأن توسع الكلية نطاق الترتيبات المتخذة لمتابعة فاعلية تنفيذ جميع الجوانب الخاصة بضمان الجودة في البرنامج ككل.

4.4 كما ذُكر في تقرير التقييم الذاتي، يزود الموظفين الأكاديميين والإداريين على مستوى الكلية والقسم بالتدريب اللازم، كجزء من عملية نظام إدارة الجودة في الجامعة الأهلية، لكي يكون لديهم إلمام بمفهوم ضمان الجودة ومدى أهميته. وقد اطلعت اللجنة على الأدلة المقدمة التي تشمل نتائج الاستبيانات حول إحدى ورش العمل، التي عقدت لإعداد أعضاء هيئة التدريس والموظفين لعملية مراجعة البرنامج. التي أظهرت أنَّ (79.57%) من أعضاء هيئة التدريس في قسم الإعلام والعلاقات العامة على مستوى عالٍ من الإعداد اللازم لمراجعة البرنامج. فضلاً عن ذلك، قُدِّمت إلى اللجنة قائمة بأنشطة التنمية المهنية المتعلقة بضمان الجودة، والتي حضرها أعضاء هيئة التدريس خلال الثلاث سنوات الأخيرة. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، لاحظت اللجنة أن إجراءات ضمان الجودة وسياساتها يُبلغ بها الموظفون وأعضاء هيئة

التدريس بشكل جيد. كما أُبلغت اللجنة بأن الموظفين المعينين حديثًا يحضرون البرنامج التعريفي؛ من أجل تعزيز فهمهم لمتطلبات التدريس، والممارسات المتعلقة بضمان الجودة. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس على وعي بترتيبات ضمان الجودة، وأنهم ملتزمون بتنفيذ سياسات ضمان الجودة وإجراءاتها المتعلقة بالبرنامج.

4.5 لدى الجامعة الأهلية عدة وثائق تشتمل على إجراءات وخطوات تفصيلية، يتعين تنفيذها أثناء مراجعة البرنامج، وأثناء الشروع في طرح برنامج جديد، مثل: السياسات المتعلقة بطرح البرامج الأكاديمية الجديدة ومراجعتها وإغلاقها، والعمليات المعدلة لتطوير البرامج الجامعية ومراجعتها وإغلاقها، فضلاً عن سياسات تقييم الاحتياجات والتحليل والإجراءات المتعلقة بها. وعلى الرغم من أنَّ القسم لم يبدأ بعد في تقديم برنامج جديد، فإن اللجنة تشعر بالرضا عن وجود السياسات والإجراءات المستخدمة في تقديم برامج جديدة عند الحاجة.

4.6 كما ذُكر في تقرير التقييم الذاتي، فإن التقييم الداخلي للبرنامج يجرى عند بداية كل فصل دراسي. وأثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس بالقسم، علمت اللجنة أنَّ عملية التقييم الداخلي للبرنامج تشمل تدقيق مفردات المقرر وتوصيفه، فيما يتعلق بمخرجات تعلم المقررات الدراسية، وطرائق التقييم والتدريس، والكتب الدراسية، والمراجع. كما أنَّ معايير التدقيق يشار إليها بوضوح من خلال استمارة بعنوان: "التدقيق الداخلي لمفردات وتوصيف المقرر". وخلال المقابلات، لاحظت اللجنة أنَّ مشاركة أعضاء هيئة التدريس بعملية التدقيق يتحقق من خلال ملء استمارات التدقيق الخاصة بمفردات المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، فضلاً عن طرائق التقييم. وقد أبلغ أعضاء هيئة التدريس اللجنةَ بالتغييرات التي أدخلوها، مثل: تعديل أسئلة الامتحانات؛ لتتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة، كمثال على أنواع الإجراءات التي يمكن اتخاذها بعد إجراء التدقيق الداخلي لمفردات المقرر، والتدقيق الداخلي لأسئلة الامتحانات. وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من وضوح عملية التدقيق وتنفيذها، فإن الأدلة تشير إلى أن الإجراءات المتخذة بعد عملية المراجعة تعد غير كافية فلا تزال الحاجة قائمة لإدخال مزيد من التعزيزات والتحسينات على البرنامج. علاوة على ذلك، لم تقدم إلى اللجنة الأدلة الكافية التي توضح فاعلية عملية التدقيق الخارجي للبرنامج في تحسينه. لذا، تحث لجنة المراجعة على أن يواصل القسم استخدام البيانات المنبثقة عن المراجعة

السنوية للبرنامج، والاستفادة منها في تحسين نظام ضمان الجودة، وتعزيز عملية تقديم البرنامج (انظر الفقرات: 3.5، 3.6).

4.7 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن عملية المراجعة الدورية للبرنامج تنفذ بالتوافق مع عمليات تطوير، ومراجعة البرامج الأكاديمية، وإغلاقها. وتشير الأدلة المقدمة إلى أن هذه العملية تقيم مدى فاعلية البرنامج في تحقيق أهدافه المحددة، وغاياته التي تم تلخيصها في مخرجات التعلم المطلوبة؛ بهدف مواصلة تعزيز خبرة التعلم لدى الطلبة، ومن ثم تحسين جودة التعليم المقدم لهم. فضلاً عن ذلك، هناك لجنة للمراجعة على مستوى القسم، وهي مسئولة عن تنفيذ مراجعة رسمية شاملة، وعملية تقييم للبرنامج مرة كل ثلاث سنوات. وتلاحظ اللجنة، من خلال الأدلة المقدمة والمقابلات، أن آخر مراجعة للبرنامج قد نفذها القسم استندت إلى مجموعة من المدخلات مثل نتائج المقايسة المرجعية، والتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، والمجلس الاستشاري للكلية، فضلاً عن نتائج الاستبيانات التي تقيس مستوى رضا الطلبة، والاستبيانات الخاصة بأرباب الأعمال، إلى جانب التقارير الخاصة بتحليل احتياجات السوق، وتقارير المقيمين الخارجيين. وقد فحصت اللجنة تقرير لجنة مراجعة البرنامج الذي يعكس التغذية الراجعة من الاستبيانات الخاصة بالمجلس الاستشاري للكلية، والتي خلصت إلى الرضا عن محتوى البرنامج، ولكنها أوصت بإضافة المزيد من المقررات العملية إلى الخطة الدراسية. ولاحظت اللجنة أن التقرير يعكس أيضًا تحليل احتياجات السوق، والتي أسفرت عن توصيات بإضافة مهارات التواصل ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. كما ذكر التقرير أيضًا أن سوق العمل تحتاج إلى مقدمي العروض التلفزيونية ومخرجيها، بالإضافة إلى التخصصات المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من ذلك، فقد أبلغت اللجنة أثناء جلسات المقابلات مع أرباب الأعمال أن تعليقاتهم وآراءهم عن البرنامج قد أُحصيت بطريقة شفهية وغير رسمية. فضلاً عن ذلك، لا توضح الأدلة المقدمة كيف يُسترشد بتلك المدخلات في المراجعات الدورية بطريقة شاملة. كما أن التوصيات الواردة في تقارير المقيمين الخارجيين بشأن البرنامج، وإن كانت مستوفاة لشروط التحقق في رأي اللجنة، غير أنها لم تدرج بشكل كامل ضمن هيكل البرنامج الجديد الذي أعده القسم، ووافقت عليه الكلية، وكذلك لم تؤخذ نتائج التقارير المتعلقة باحتياجات السوق في الاعتبار بشكل كامل ضمن عملية مراجعة البرنامج. ولذا، توصي لجنة

المراجعة بأنه ينبغي على القسم أن يطور هيكلاً واضحًا لعمليات صنع القرار المرتبطة بالمراجعات الدورية لبرامجه، بالاستناد إلى إجراء تحليل واضح للمدخلات المقدمة من جميع الجهات ذات العلاقة.

4.8 لدى الجامعة الأهلية آلية لجمع التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، عن طريق الاستبيانات. فوفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن الجهات ذات العلاقة بالبرنامج هم الطلبة، والخريجون، وأرباب الأعمال المحتملون لخريجي البرنامج، وأعضاء المجلس الاستشاري للكلية. وقد لاحظت اللجنة أن استبيانات آراء الطلبة المغادرين قبل تخرجهم قد أُديرت وحُللت، لقياس مستوى رضا الخريجين الجدد تجاه البرنامج، وجودة خبرتهم التعليمية. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن شعبة الخريجين التابعة لإدارة المهن وتوظيف الطلبة، تجري استبيانات لآراء الخريجين. وأثناء المقابلات، أبلغت اللجنة أن التغذية الراجعة والتعليقات الواردة من استبيانات الرأي المختلفة، والتي تشمل تقييمات الطلبة لمحتوى المقررات الدراسية، وآراءهم عن أعضاء هيئة التدريس، تحلل من قبل مركز القياس والتقييم، ثم تحول النتائج إلى العميد، ورئيس القسم، وأعضاء هيئة التدريس المعنيين بالأمر. وقد أعرب أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم تجاه نتائج تقييمات الطلبة، التي تؤدي إلى تعزيز خططهم الخاصة بالتنمية المهنية، وكذلك تحسين جودة تقديم البرنامج، في حين تلاحظ اللجنة أنَّ التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة لا تنفذ كاملة بطريقة فعالة؛ حتى تفضي إلى تحسين البرنامج، وتحسين المعايير الأكاديمية لخريجيه. وتلاحظ اللجنة أيضًا أنه لا توجد أدلة تشير إلى أنَّ الجهات ذات العلاقة تبلغ بنتائج تنفيذ تعليقاتها. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تتبنى آليات أكثر صرامة في استجابتها لنتائج استبيان آراء الجهات ذات العلاقة على مستوى البرنامج، وأن تبلغ هذه الجهات بنتائج استجابتها لهذه الاستبيانات.

4.9 وفقًا للأدلة المقدمة، يتولى مركز الأهلية للتدريب والتنمية مسئولية التنمية المهنية لكل من الموظفين الأكاديميين والإداريين، حيث تُجَمَّعُ احتياجاتُ ومتطلباتُ التنمية المهنية للموظفين من مصادر متعددة تشمل: الخطة الإستراتيجية للجامعة، وتقييم أعضاء هيئة التدريس، وتقديرات أدائهم، فضلاً عن متطلبات مجلس التعليم العالي. وقد راجعت اللجنة "النموذج الخاص بالتقييم السنوي لأعضاء هيئة التدريس"، الذي وضعه مركز الأهلية للتنمية والتدريب، وتشعر اللجنة بالرضا؛ لأن النموذج

يوضح أن أعضاء هيئة التدريس تتاح لهم الفرصة؛ لتحديد احتياجاتهم من التنمية المهنية، وتقييم فاعلية ورش العمل المقدمة. وقد درست اللجنة أيضًا عناوين ورش العمل التي حضرها أعضاء هيئة التدريس خلال العام الأكاديمي 2015–2016، وتلاحظ اللجنة تنوع ورش العمل وارتباطها الوثيق بالعمل المهني لأعضاء هيئة التدريس. وأثناء المقابلات، أعرب أعضاء هيئة التدريس عن رضاهم عن الترتيبات المتخذة للتنمية المهنية، وكذلك عن تعميم استمارة التقييم الخاصة بكل لقاء من لقاءات التدريب، والمستخدمة في جمع التغذية الراجعة عن هذه التدريبات. وتقدر لجنة المراجعة أن هناك ترتيبات منفذة لتقديم أنشطة التنمية المهنية للموظفين الأكاديميين والإداريين. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من إقرار اللجنة بأن نظام تقدير الأداء المهني المستخدم يشتمل على قسم خاص باحتياجات التدريب المهني للموظفين، فإن اللجنة لم تجد أي دليل يشير إلى وجود عملية رسمية لربط احتياجات تطويرهم المهني التي تحدد بأنشطة التدريب الحالية التي أجريت لهم. وفي ضوء ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على فريق البرنامج أنْ يضع وينفذ آلية رسمية تربط بين تقدير الأداء السنوي للموظفين، وأنشطة التطوير المهني التي يحضرونها.

4.10 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن استشراف احتياجات سوق العمل على مستوى القسم والكلية ينفذ من خلال قنوات متعددة؛ لضمان رواج البرنامج وصلته باحتياجات سوق العمل. فضلاً عن ذلك، ومن بين مصادر متعددة لجمع التغذية الراجعة، فإن قسم الإعلام والعلاقات العامة على اتصال مباشر مع خبراء من الصناعة، الذين يدعون لزيارة الحرم الجامعي، ويؤخذ برأيهم في استبيانات آراء الخريجين وأرباب الأعمال، إلى جانب جمع المدخلات من المهنيين المستقلين في قطاع الصناعة، والحكومة، والمنظمات المهنية، ويقوم بذلك المجلس الاستشاري للكلية. وتقر لجنة المراجعة بأن هناك تفاعلات بين إدارة ضمان الجودة والبرنامج، وكذلك بين البرنامج والجهات ذات العلاقة؛ لضمان أنه يُحَدَّثُ البرنامج بالتوافق مع المدخلات الخاصة باحتياجات سوق العمل المجمعة من الجهات ذات العلاقة، في حين تخلص اللجنة إلى أن عملية استشراف سوق العمل ليست منهجية ولا منظمة. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تضع آلية رسمية ومنهجية فعالة لاستشراف احتياجات سوق العمل بشكل مستمر؛ لضمان رواج البرنامج، وأنه ذو صلة باحتياجات السوق.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود سياسات ولوائح مؤسسية تتعلق بإدارة البرنامج، كما أن أعضاء هيئة التدريس وكبار الموظفين على دراية بها
- وجود قيادة فعالة ومسئولة للبرنامج على مستوى الكلية والقسم
- وعي أعضاء هيئة التدريس بترتيبات ضمان الجودة، والتزامهم بتنفيذ سياسات ضمان الجودة المتعلقة بالبرنامج وإجراءاتها.
- وجود ترتيبات منفذة لتزويد الموظفين الأكاديميين والإداريين بأنشطة التنمية المهنية.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** القسم بالقيام بما يلي:

- تطوير هيكل واضح لعمليات صنع القرار المرتبطة بالمراجعات الدورية للبرامج، بالاستناد إلى إجراء تحليل واضح للمدخلات المقدمة من جميع الجهات ذات العلاقة
- تبني آليات أكثر صرامة في الاستجابة لنتائج استبيان آراء الجهات ذات العلاقة، وإبلاغها بنتائج الاستجابة
- وضع آلية رسمية – بالتعاون مع فريق البرنامج – وتنفيذها لربط عملية التقدير السنوي لأداء الموظفين بأنشطة التطوير المهني التي يحضرونها
- تقديم آلية رسمية ومنهجية فعالة لاستشراف احتياجات سوق العمل بشكل مستمر؛ لضمان رواج البرنامج، وأنه ذو صلة باحتياجات السوق.

4.13 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية للعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة الذي تطرحه كلية الآداب والعلوم بالجامعة الأهلية "غير جدير بالثقة".